جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص: علم اجتماع الانحراف و الجريمة

الموضوع:

المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة خارج القطاع الرسمي

دراسة ميدانية على عينة من العاملات بالمحلات التجارية – خميس مليانة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات التخرج لنيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبة:

- بوجليد نبيلة
- غصاب أمينة

إشراف الأستاذ:

د-بن عودة محمد

- لجنة قراءة المذكرة

د. حطابي صادق	رئيس اللجنة
د. بن عودة محمد	مشرفا
د. قزمير أمينة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2019 -2020

كلمة شكر

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام عذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الأستاذ المشرف "بن عودة محمد" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا من جوانبه المختلفة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى كل أساتذة علم الاجتماع بجامعة خميس مليلنة واخص بالذكر الأستاذ "عميرات" والأستاذ "حطابي" والأستاذ "بوعزوز" والاستاذة "ثليجاني" والاستاذة "حفيفي" شكرا لكم جميعا.

إهداء

والدي

لا أستطيع أن أقول لك شكرا فهي لا تقال إلا في نهاية الأحداث وأنا أرى نفسي في البداية، أنهل من خيرك وعطاءك الذي لا ينضب وأظل في كل لحظة أقضيها معك أنهل وأتعلم الكثير ...فمن زرع في الميول العلمية وشجعني على ممارسة الأنشطة الثقافية المتنوعة من صغري .... أدامك الله ورعاك لتكون منارة دائمة في حياتي.

والدتي

ربما لا تتاح لي الفرصة دائما لأقول لك شكرا ... وربما لا أملك دائما جرأة التعبير عن الامتنان والعرفان ولكن يكفي أن تعرفي يا نور العين ومهجة الفؤاد أن لك ولوالدي ابنة تنتظر فرصة واحدة لتقدم لكما الروح والقلب والعين هدية رخيصة لكل ما قدمتماه حماك الله وأدامك عصفورا مغردا يملئ حياتنا بأعذب الألحان.

أخواتي

إلى المحبة التي لا تنضب ... والخير بلا حدود ... إلى من شاركتهم كل حياتي ... أنتن زهرات حياتي ... تمدنها بعبق أبدي ... أنتن جوهرتي الثمينة وكنزي الغالي ... حماكن الله أنتن وأطفالكن.

زوجي

إلى أروع من جسد الحب بكل معانيه ... فكان السند والعطاء ... قدم لي الكثير في صور من صبر. وأمل ... ومحبة لن أقول شكرا ... بل سأعيش الشكر معك دائما ...سأبقى ممتنة لك ولعائلتك الكريمة.

طفلي

إليك فلذة كبدي، شغاف قلبي ونسمة روحي أحمد ياسين ... أعذب ما في عمري وأنقى ما في قلبي ... من براءة عينيك ووجهك ... أستمد القوة والاستمرار.

أحبابي

الأهل والأصدقاء الذين رافقوني ... شجعوا خطوتي عندما غالبتني الأيام ... كثر أنتم لكم مني الحب والامتنان.

نبيلة

إهداء

الحمد لله لما ينبغي جلال وجهه وعظيم سلطانه له الشكر على ما وفقني لإنجاز هذا العمل وأساله سبحانه المزيد من فضله واحسانه.

إلى من زرعت في طريقي وردة الأمل وتحملت عني مصائب الحياة. إلى من ساعدتني في شق طريق حياتي إلى من أمدتني بقوتها وأعطتني من عزيمتها الإصرار. إلى من هداني إلى طريق النور أمي أمد الله في عمرها.

إلى من علمني أن الحياة أمل وعمل إلى من ثابر وضحى في سبيلي إلى الشمعة التي لطالما احترقت لتضيء دربي والدي حفظه الله ورعاه.

إلى الدرر التي تحيط بي وتلهمني العزم. عقدي الفريد الذي لا ينصب والذي يطرق عنقي فخرا واعتزاز بكم فأنتم المتكأ والملجأ إخوتي كنزة حنان حمزة ومحمد ولا أنسى الكتاكيت مهدي وأمين.

إلى كل شمعة طلت لتعلن ميلاد فجر جديد أساتذتي الكرام.

إلى من أعتبرهم نبراس للطموح: أعمامي وزوجاتهم فوزية وأم الخير وكذلك بنات خالتي وأولادهم دون أن أنسى صديقتي ميمونة وسمية.

إلى من شاركتني عملي هذا وكانت رفيقتي طول مشواري دراسي لكي نبيلة وأميرك الصغير أحمد ياسين

إلى كل من شاركني هذا العمل ولو بكلمة أو دعاء في ظهر الغيب لهم مني الشكر والتقدير.

أمينة

ملخص:

يعد عمل المرأة بالمحلات التجارية من الظواهر المستجدة التي فرضت نفسها في الآونة الأخيرة، حيث اقتحمت المرأة عالم النشاط التجاري وأصبحت تنافس الرجل، هذا ما عرضها الى جملة من المشكلات الاجتماعية، وهذه الدراسة تسعى الى محاولة الكشف عن أهم هذه المشكلات التي تواجه المرأة العاملة خارج القطاع الرسمي وبالتحديد بالمحلات التجارية بمنطقة خميس مليانة حيث تم تطبيق تقنية المقابلة على مجموعة من النساء وقد بينت هذه الدراسة على أبرز التحديات والعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسيرتها المهنية فقد حاولنا جاهدين الوصول إلى نتائج علمية موضوعية منطقية تتناسب مع الواقع وتعطي صورة حقيقية لهذه الظاهرة.

Abstract:

The work of women in the shops is one of the emerging phenomena that have imposed themselves recently, as women entered the world of commercial activity and became competing with men. This presented them to a number of social problems, and this study seeks to try to uncover the most important of these problems facing working women outside the sector The official, specifically in the shops in the Khamis Miliana area, where the interview technique has been applied to a group of women, and this study has shown the most prominent social challenges and obstacles that hinder her career path.

الفهرس

العنوان	الصفحة
كلمة الشكر	
الاهداء	
ملخص	
الفهرس	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
1-أسباب اختيار الموضوع	04
2-أهمية الدراسة	04
3-أهداف الدراسة	04
4-الإشكالية	05
5-الفرضيات	06
6-مفاهيم الدراسة	06
7-الدراسات السابقة	09
8-المقاربة السوسيولوجية	12
9-صعوبات البحث	14
الجانب النظري **الفصل الثاني: سيكولوجيا المرأة العاملة**	
تمهيد	16
1_السيرورة التاريخية لعمل المرأة.	17
1_1_مفهوم المرأة العاملة.	17
1_2_السياق التاريخي لعمل المرأة	18
1_3_عمل المرأة في المنظور الإسلامي	20

2_ واقع عمل المرأة.	21
2_1_دوافع خروج المرأة للعمل.	21
2_2_عمل المرأة في الجزائر.	23
2_3_عمل المرأة في المحلات التجارية.	25
3_انعكاسات خروج المرأة للعمل.	25
3_1_انعكاسات أسرية.	25
3_2_انعكاسات اجتماعية.	27
3_3_انعكاسات نفسية.	28
الفصل الثالث: المشكلات الاجتماعية لعمل المرأة	
تمهيد	32
1_أسس دراسة المشكلات الاجتماعية	33
1_1_مفهوم المشكلات الاجتماعية.	33
1_2_تصنيفات ومستويات المشكلات الاجتماعية.	34
1_3_مواقف الافراد من المشكلات الاجتماعية.	37
2_مشكلات المرأة بالعمل خارج القطاع الرسمي.	38
2_1_المشكلات الاجتماعية.	38
2_2_المشكلات الاقتصادية.	31
2_3_المشكلات المهنية.	43
3_التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة.	46
3_1_مفهوم التحرش الجنسي.	46
3_2_أسباب التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة.	48
3_3_أساليب مواجهة التحرش الجنسي بالمرأة العاملة.	50
الفصل الرابع: الجانب الميداني للدراسة	

تمهيد	54
1 _الإطار الزماني والمكاني للدراسة.	55
2_المنهج المتبع.	55
3_تقنية البحث.	55
4_مجتمع البحث وكيفية اختيار العينة.	56
5_عرض الحالات.	56
6_تحليل ومناقشة المقابلات حسب الفرضيتين.	56
7_الاستنتاج العام.	68
خاتمة	71
المراجع	73
الملاحق	78

مقدمة

مقدمة:

عرفت جل المجتمعات تطورات كبيرة وسريعة في مختلف مجالات الحياة ما أدى إلى تغيير إنساق الحياة الاجتماعية، خاصة بعد دخول المرأة عالم الشغل من أجل إعطاء لنفسها مكانة في المجتمع وتعيير نظرة المجتمع إليها بعدما كان عملها منحصر في البيت، إلا أن وصولها إلى مستويات عليا من التعليم جعلها تدخل عالم الشغل بقوة في شتى المجالات وباختلاف القطاعات كالتعليم، القضاء، الإدارة ومختلف المؤسسات الصناعية والخدماتية، هذا ما أدى إلى اعتراف بعض الدول بحقوقها ومساواتها بالرجل نتيجة لارتفاع نسبة القوى العاملة النسائية في العالم، فقد غير عصر الصناعة نظرة الناس إلى العمل النسوي فقد تزايدت في الآونة الأخيرة نسبة النساء العاملات وذلك تماشيا مع متطلبات العصر، حيث أن العمل أصبح من أولويات الأمور التي تفكر فيها المرأة وذلك بغرض تحقيق الكثير من متطلبات الحياة في حين أن هذا الأمر لم يكن منتشر بصورة كبيرة حيث كان عملها الأول هو الوظيفة الفطرية وهي البيت أما عملها خارج البيت لم يكن الا للضرورة القصوى وذلك تلبية لاحتياجات الأسرة.

إن طبيعة عمل المرأة تغيرت في الكثير من المجتمعات من النوع التمم (المكمل) إلى النوع المتوازي الذي يكون فيه الذكر والأنثى يعملان وفي نفس الوقت مسؤولان عن الأعمال المنزلية خاصة ما لازم الثورة الصناعية من التوسع في الحاجة إلى الأيادي العاملة وهذا يلقي على المرأة العاملة عبئا إضافيا، ومع التقدم الثقافي وتطور المفاهيم الاجتماعية وحدوث الثورة الفكرية داخل المنزل إلى خارجه حيث أصبحت الحاجة المادية وإثبات دور المرأة ومكانتها الاجتماعية هي المسيطر على مبدأ العمل في المجتمع الحديث وقد فتح التحاق المرأة بالعمل نشاط اجتماعي وأحدث تغييرات هامة في مكانتها في المجتمع فقد اهتمت المنظمات العالمية والعربية بموضوع المرأة العاملة فأنشأت قواعد تنظيمية واتفاقيات عالمية نادت بضرورة مشاركة المرأة في جميع المجالات المناسبة لها وعدم التمييز بينها وبين الرجل من ناحية فرض العمل، الأجر، ومن بين الاتفاقيات، اتفاقية الأمم المتحدة التي صادقت عليها العديد من الدول التي من بينها الجزائر فقد شهدت هي الأخرى في مطلع التسعينيات ظاهرة جديدة تمثلت في خروج المرأة إلى العمل وذلك راجع إلى التطور الذي شهده الاقتصاد الوطني نتيجة لارتفاع نسبة

القوى العاملة النسوية، حيث أصبحت تعمل في القطاع الرسمي لتحقيق مطالبها وكشخص مستقل بذاته وبسبب الظروف التي تمر بها والتي تتطلب منها جهدا كبير غير مواتي لها لجأت للعمل في القطاع غير الرسمي فدخلت بذلك مجالات عدة كالعمل بالمصانع كمشرفة أو محاسبة أو عاملة بالمحلات تجارية.

إن دخول المرأة إلى قطاع النشاط التجاري يعد من القضايا التي عرفت تضاربا كبيرا في الأراء بين مؤيد ومعارض كون ان هذه المهنة تعتبر خاصة بالرجل لكن مع التغييرات المختلفة التي مست المجتمع في فترة الاخيرة سمحت للمرأة تحدي ومواجهة كل ذلك وفرضت نفسها في عالم التجارة، ولكن موضوع دراستنا يدور حول المرأة العاملة وأهم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها في القطاع غير الرسمي وبالتحديد المحلات التجارية فإننا حاولنا مقاربة الموضوع داخل الحقل السوسيولوجي وذلك بدراسته في إطار اجتماعي محددين بمقدمة وأربعة فصول ثم خاتمة والتي جاءت على النحو التالي: الجانب النظري للدراسة يحتوي على ثلاث فصول: الفصل الأول هو الإطار التمهيدي والذي عرضنا فيه أسباب اختيار الموضوع، أهمية البحث و الأهداف المرجوة من القيام به ثم تطرقنا إلى الإشكالية التي بينت على تساؤل رئيسي جاء كالتالي:

ماهي أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة بالمجالات التجارية؟ لتليها بصياغة الفرضيات ثم تحديد أهم المفاهيم التي اعتمدنا في دراستنا السابقة لهذا الموضوع وبعدها قمنا بعرض بعض الدراسات السابقة ذات علاقة بمبحثنا لنصل إلى المعالجة السوسيولوجية والتي تطرقنا فيها إلى أهم النظريات التي تناولت موضوع المرأة في هذا المجال وختمناها بذكر أهم الصعوبات التي واجهناها.

الفصل الثاني: وخصصناه للمرأة العاملة فقد تناولنا فيه السيرورة التاريخية للمرأة العاملة، مفهومها ونظرة الإسلام لها لنصل إلى واقع عمل المرأة بذكر دوافع خروجها للعمل، أهم نظرياتها، وعملها في المجالات التجارية ثم تعرفنا على انعكاسات خروجها للعمل.

الفصل الثالث: فقد تمحور حول أهم المشكلات المصاحبة لالتحاق المرأة بالعمل، وتناولنا فيه أسس المشكلات الاجتماعية بتعريف المشكلة الاجتماعية، ذكر تصنيفاتها، ثم موقف الأفراد لها

لتصل إلى واقعها والصعوبات التي تواجهها ثم ختمناها بمثال لأهم المشكلات التي واجهتها وهي التحرش جنسي.

أما الجانب الميداني للدراسة فيحتوي على فصل واحد، الفصل الرابع وهو التطبيقي وخصصناه لمنهجية الدراسة بعرض وتحليل وتفسير المعطيات في ضوء تقسيم المعتمد عليه في دليل المقابلة وما جاء في الجانب النظري وصولا إلى النتائج أثبتت صحة فرضيات الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المنـهجي للدراسة

1-أسباب اختيار الموضوع.

2-أهمية الدراسة.

3-أهداف الدراسة

4-الإشكالية.

5-الفرضيات.

6-مفاهيم الدراسة.

7-الدراسات السابقة.

8-المقاربة السوسيولوجية.

9-صعوبات البحث.

1-أسباب اختيار الموضوع:

من بين أسباب اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي:

_ضرورة التأكيد على الدور الهام للمرأة العاملة والمشكلات الاجتماعية التي تتعرض لها.

_الرغبة في إثراء البحث العلمي بأفكار وموضوعات جديدة تسهم في تطوير المعرفة العلمية لدى الباحثين.

_إمكانية إجراء الدراسة (البحث) باعتبار موضوع مشكلات المرأة العاملة في المحلات التجارية لم يأخذ حقه الكافي من الدراسة.

_كوننا نساء ومعظم خريجات الجامعة تلجأ للعمل في المحالات التجارية في ظل ازمة البطالة.
_تسعى هذه الدراسة الى توضيح اهم المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة كون عمل المرأة في المحلات التجارية تعد ظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري.

2-أهمية الدراسة:

_يعتبر إحدى الدراسات القليلة التي تبحث في المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في قطاع المحلات التجارية.

_تسهم هذه الدراسة في إغناء وإثراء المكتبة بموضوع جديد قد يحظى باهتمام الباحثين ويعد نقطة انطلاق لدراسات أخرى مستقبلا.

_التعرف على أهم العقبات والمشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة خارج القطاع الرسمي بالأخص المحلات التجارية.

_أهمية الموضوع المتناول فعمل المرأة يعتبر مدخل رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

3_ أهداف الدراسة:

تصبو أي دراسة إلى تحقيق بعض الأهداف عن طريق اختبار الفروض المطروحة ميدانيا وهذه الأهداف هي:

_توظيف المعلومات والمادة العلمية المكتسبة في الدراسة.

_ تقديم صورة عامة وحقيقية لظاهرة اجتماعية تعد جديدة في المجتمع الجزائري الا وهي عمل المرأة في المحلات التجارية والمشكلات التي تواجهها.

_ الوصول إلى نتائج وتوصيات ترسم صورة للعمل النسوي كما يتفق والتشريعات القانونية والمواثق الدولية.

_ إظهار المكانة التي تحتلها المرأة داخل المجتمع.

_ الوقوف على أنواع المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة العاملة خارج القطاع الرسمي وبالتحديد المحلات التجارية.

_ وضع مجموعة من الحلول اللازمة للحد من المشكلات الاجتماعية التي تعانيها المرأة العاملة.

4_الإشكالية:

مع التغييرات الاجتماعية التي عرفتها المجتمعات الحديثة ظهرت مشكلات متعلقة بالمرأة العاملة، حيث صاحب خروج المرأة للعمل بعض القضايا الاجتماعية التي لم تكن معهودة في الماضي القريب عندما كان دور المرأة في المجتمع يقتصر على تربية الأبناء وتلقينهم المبادئ والقيم الاجتماعية، لكن مع التغيرات التي طرأت على المجتمعات الحديثة فرض على المرأة الخروج للعمل إلى جانب الرجل، وهذا التغيير في الأدوار صاحبه العديد من الظواهر السلبية التي لفتت انتباه الباحثين والمهتمين بالشأن النسوي، فرأو بأن من الضروري إيجاد حلول واقعية لهذه المشكلات العالقة.

أدى خروج المرأة للعمل إلى تغيير المفاهيم والمناهج وغيرت كذلك ذهنيات المجتمع ونسقه القيمي، إذ أصبحت قادرة على القيام بمهام تعادل مهام الرجل فساهمت بشكل كبير في تطوير المجتمعات، وإن كانت الحاجة الاقتصادية وراء التحاقها بالعمل إلا أنها فرضت وجودها في مختلف المجالات والمؤسسات وفي الآونة الأخيرة نجد المرأة الجزائرية قد اقتحمت مجالات كانت حكرا على الرجال، إذ أصبحت تعمل في المطاعم، المقاهي، وبائعة بالمحلات التجارية بكل أنواعها فهذه المهن التي اقتحمتها المرأة لا تتطلب الشهادة أو مستوى ثقافي عالي، إذ أصبح هذا الواقع تحدي لها بحكم الظروف الاجتماعية والمهنية المتمثلة في توفيقها بين العمل

والأسرة في إطار نسق ثقافي تنظيمي، فالمرأة العاملة تقوم بدور مهني إلى جانب أدوار أخرى و يتعدد الأدوار جعلها أكثر عرضة للمشكلات والمضايقات من الرجال من خلال سلوكات سيئة كالتحرش الجنسي الإهانات إضافة تعرضها لمختلف أشكال التمييز الجنسي في العمل وتبعيتها للرجل و كذا استغلالها من طرف صاحب العمل مثل تدني الأجر و زيادة ساعات العمل وفي ظروف صعبة مع غياب التأمين في معظم الحالات حيث تفتقر المرأة لممارسة حقوقهن و هذا ما انعكس سلبا على حياتها الاجتماعية بسبب نقص التوعية و تدني المستوى الثقافي حيث أنها تفتقر معرفة كيفية المطالبة بحقوقها و مكافحة كل أنواع الاستغلال ويعد العمل في القطاع غير الرسمي وبالتحديد المحلات التجارية أبرز مثال على ذلك. ومن هنا نطرح التساؤلات التالية:

ماهي المشكلات الاجتماعية التي تعترض المرأة العاملة بالمحلات التجارية؟

الأسئلة الفرعية:

- هل يؤثر عمل المرأة بالمحلات التجارية على علاقاتها الاجتماعية في المجتمع؟
- هل عمل المرأة في المحلات التجارية يؤدي إلى استغلالها من طرف صاحب العمل؟

5_الفرضيات:

- يؤثر عمل المرأة بالمحلات التجارية على علاقاتها الاجتماعية في المجتمع.
- عمل المرأة في المحلات التجارية يؤدي إلى استغلالها من طرف صاحب العمل.

6_مفاهيم الدراسة:

يعتبر الإطار المفاهيمي الخلفية التي تحدد مسارات البحث وتوجهاته باعتبار أن المفهوم هو أداة بحثية تقود الدراسة من بدايتها الى نهايتها، لذا بالضرورة أن تحدد المفاهيم التي تعتمد عليها في الدراسة وبالتالي تتضمن هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تكون فكرة واضحة لما تبحث عنه وهي:

6_1_المشكلة:

تعرف بأنها الخروج عما هو موجود في الوضعية السوية السائدة أو المألوفة للتنظيم الاجتماعي، وتعرف أيضا أنها نمط من السلوك بشكل تهديد للجماعات أو المؤسسات التي تكون منها المجتمع.

إجرائيا: هي عقبة من العقبات التي تعترض الأشخاص لمنعهم من آدائهم لوظائفهم الاجتماعية.

6_2_المشكلة الاجتماعية:

هي ظاهرة اجتماعية معينة تحدد بعض الظروف الخاصة للحياة البشرية بعض أنماط السلوك.

وتعرف أيضا بأنها هموم مزمنة واهتمامات للمجتمعات في استقرارها وتطورها، وعرفت أيضا ظاهرة اجتماعية توجه المجتمع للأفراد وجماعات تهدد توازن البناء الاجتماعي.

إجرائيا: بأنها الصعوبات والعقبات الاجتماعية التي حول دون إنجاز المرأة لعملها والتي تهدد تكيف النسق الاجتماعي.

6_3_المرأة العاملة:

هي المرأة التي تقوم بالالتحاق بأحد المراكز العمل الحكومية أو الخاصة في أوقات محددة من اليوم الأسبوع نظير مبلغ مالي معين ومحدد.

وتعرف ايضا بأنها المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها فهي تقوم بدورين أساسيين في الحياة ربة بيت ودور موظفة.

إجرائيا: يقصد بالمرأة العاملة في إطار دراستي الحالية كل امرأة تعمل في المحلات التجارية أو حتى مشرفة متجر مقابل أجر تتقاضاه على ما تقوم به في مجال عملها، بالإضافة إلى أدوارها الأخرى كزوجة، أم، ابنة.

6_4_المراكز التجارية:

تعرف على أنها عبارة عن مراكز تسويقية مجمعة في مبنى واحد أو عدة مباني متصلة، لتقديم خدمات تسويقية متكاملة.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها أسواق تجارية ضخمة بطوابق ومحلات متعددة تتيح الفرصة لكل الأفراد بالتسوق بكل سهولة ويسر لأنها منظفة، غير مكشوفة، تكون دافئة شتاءا ومكيفة صيفا.

اجرائيا: يقصد بالمراكز التجارية في الوقت الحالي مركز مغلق يقصدونه المستهلكين للتسوق أو الترفيه والمتعة تعرف بالمولات وتوفر فرص العمل للمرأة.

6_5_العنف ضد المرأة العاملة:

هو العنف الموجه للمرأة العاملة من طرف صاحب العمل ورب الأسرة والذي يقوم على أساس التميز الجنسي وعدم المساواة والعدل في الحقوق والواجبات ويترتب عليه أذى بدني، نفسي، جنسي، قانوني، واقتصادي.

إجرائيا: هو كل فعل أو سلوك أو قول يتسم بالعنف بحيث يؤذي المرأة العاملة جسديا كالضرب مثلا، ونفسيا كالشتم، أو جنسي كالتحرشات، وذلك في نطاق الوحدة العملية لها من قبل زميلها الموظف أو صاحب العمل.

6_6_العمل:

لغويا: يعرف العمل في اللغة على أنه المهنة وفعل يقوم به، فعل مقصود ونشاط تلقائي ومكتسب ذهني أو جسمي، دور وظيفة نشاط موظف لقيام شيء نشاط مأجور.

اصطلاحا: يعرف العمل كما ورد في معجم العلوم الاجتماعية على أنه مجهود إرادي عقلي أو بدني يتضمن التأثير على الأشياء المادية وغير المادية لتحقيق هدف اقتصادي مفيد كما أنه وظيفة اجتماعية تتحقق فيها شخصية الفرد.[1]

في حين نجد الدكتور عبد الباسط محمد حسين يعرفه على أنه " النشاط الموجه لتحويل القوى الطبيعية والسيطرة عليها من أجل تلبية حاجات الإنسان ويتفق هنا علماء الاجتماع على الدور الاجتماعي للفرد داخل التنظيم الاجتماعي وعلى أن العمل هو المحدد لذاتية الفرد ومكانته الاجتماعية. [2]

---

[1]. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 236.

[2]. عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الصناعي، مكتبة عريب، ط 3، القاهرة, 1995، ص .64

إجرائيا: العمل يعبر على النشاط الواعي والجهد الذي يبذله الفرد سواء كان عمليا أو فكريا بهدف تقديم منتوج (سلع . خدمة) للحصول على مقابل أجر عيني أو نقدي هذا النشاط يسهم في تطوير الفرد.

6_7_القطاع غير الرسمي (الخاص):

عبارة عن مجموعة من الشركات والمؤسسات الهادفة إلى الربح المادي، والذي تعود ملكيته إلى أرباب العمل، حيث يمثل جزء من الاقتصاد الوطني تديره أو تملكه شركات غير حكومية.

كما يعرف بأنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات أعمال تتولى آليات السوق وتوجيه دقة الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة.

إجرائيا: هو مجموعة مؤسسات إنتاجية تعود الملكية لأشخاص من المواطنين حيث أنهم أصحاب العمل ورأس المال ولهم السلطة باتخاذ القرار يتحكمون في آليات السوق غايتهم القصوى الربح بأقل تكلفة.

7_الدراسات السابقة:

إن الاطلاع على الدراسات السابقة هي أولى خطوات البحث العلمي، حيث توضح للباحث مشكلة البحث التي يفكر فيها، بتحديد أبعادها، كذلك تزود الباحث بالكثير من الأفكار والأدوات والإجراءات التي تمكنه من الاستفادة من النتائج التي توصل إليها الآخرون، كما تساهم الدراسات السابقة في رصد ودراسة الظواهر وتحليلها بغرض فك التلبس فيها والخروج بفرضيات بغرض تعميمها، ويمكن استخلاص منها نوع العينات المحددة والأدوات المستخدمة وعرض النتائج المستخلصة من البحوث السابقة.

-دراسة 1: مشكلة المرأة العاملة وتأثيرها على الأداء الوظيفي.

دراسة ميدانية أجريت بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي حول مشكلات المرأة العاملة وتأثيرها على الأداء الوظيفي، باعتبار أن تحقيق التوازن بين العمل والبيت يعتبر التحدي الاكبر لعمل المرأة لأنها تسعى جاهدة لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها في البيت والعمل، فهذا يجعلها فريسة الإحباط والتعب والشقاء حيث تؤدي الأدوار المختلفة إلى نشوء علاقات متوترة وتدهور الصحة البدنية، حيث أن المرأة تواجه تحديات كبرى متمثلة في المشاكل التي تواجهها تصطلح

عليها بالمشكلات التنظيمية كطول ساعات العمل والظروف السيئة أيضا هناك ما يسمى بالمشكلات الاجتماعية المتمثلة في السلبيات المتواجدة في المجتمع.

وتتمحور إشكالية الدراسة حول: ماهي أهم المشكلات التي توجه المرأة العاملة؟ وكيف تؤثر على آدائها الوظيفي؟

وتندرج تحته الأسئلة الفرعية:

-هل تواجه المرأة العاملة مشكلات اجتماعية تؤثر على أدائها الوظيفي؟

-هل تواجه المرأة العاملة مشكلات تنظيمية تؤثر على أدائها الوظيفي؟

وقد حددت الباحثة الفرضيات على النحو التالي حيث تطرح الباحثة الفرضية العامة تتمثل في:

تواجه المرأة العاملة عدة مشكلات تؤثر سلبا على أدائها الوظيفي.

وانطلاقا من الفرضية الرئيسية العامة الفرضيات الجزئية للبحث متمثلة في:

_تواجه المرأة العاملة مشكلات اجتماعية تؤثر سلبا على أدائها الوظيفي.

_تواجه المرأة العاملة مشكلات تنظيمية تؤثر سلبا على أدائها الوظيفي.

وكذلك تناولت الباحثة أهداف الدراسة متمثلة في:

1_ الكشف على مدى أهمية المرأة في مجال العمل.

2_ الوقوف على أهم المعوقات أو المشكلات التي تؤثر على أداء المرأة العاملة.

3_ البحث عن أهم العوامل التي تتولد منها هذه المشكلات.

المنهج وأدوات الدراسة: استعملت الباحثة المنهج الوصفي التفسيري كما استخدمت الباحثة كل من الملاحظة والمقابلة والاستمارة وتضمنت 274 موظفا وقد رأينا من خلال مجتمع الدراسة أخذ نسبة 20 %كعينة من المجتمع الأصلي وبالتالي عينة البحث 55 موظفة تم اختيارهن بطريقة عشوائية.

النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

1_ المشكلات الاجتماعية تؤثر على الأداء الوظيفي.

2_ التمييز هو أحد المعيقات التي تؤثر على الأداء الوظيفي للمرأة العاملة.

3_ الأجر الذي تتلقاه المرأة لا يعادل ما تقوم به من عمل وجهد.

4_ التحرش الجنسي هو أخطر المشكلات التي تواجه المرأة العاملة.[1]

دراسة 2: المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في بيئة مختلطة.

وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1_تحديد علاقة المتغيرات الشخصية والاجتماعية للمرأة العاملة بآرائها في ماهية المشكلات المتعلقة بالعمل المختلطة.

2_تحديد سبب إثارة المشكلات للمرأة العاملة في بيئة عمل مختلطة.

3_تحديد علاقة نوع مؤسسة العمل التي تعمل فيها المرأة بآرائها في ماهية المشكلات المتعلقة بالعمل في بيئة العمل المختلطة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى البحث في المشكلات الاجتماعية الناتجة عن عمل المرأة في البيئة المختلطة.

وقد طرح الباحث التساؤل الرئيسي التالي: هل تتأثر المتغيرات الشخصية والاجتماعية للمرأة العاملة بماهية المشكلات المتعلقة بالعمل في بيئة العمل المختلطة؟

_من سبب إثارة المشكلات للمرأة العاملة في بيئة العمل المختلطة؟

_هل هناك تأثير بين نوع المؤسسة حكومية أم أهلية التي تعمل فيها المرأة بماهية المشكلات المتعلقة بالعمل في بيئة العمل المختلطة؟

وتتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

1_ تؤثر المشكلات الاجتماعية على المرأة العاملة في بيئة العمل المختلطة.

2_ التمييز من المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة في بيئة العمل المختلطة.

---

1 هدى محمد السبيعي، المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في بيئة العمل مختلطة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع، جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية، 2010 .

استخدمت الباحثة منهج التحليل الوصفي بطريقة المسح الاجتماعي للكشف عن مشاركتها في خطط التنمية المجتمعية.

قامت الباحثة باختيار عينة عشوائية منتقاة بنسبة لا تقل عن 15% من النساء العاملات وتوصلت إلى وجود مشكلات تواجه المرأة العاملة في بيئة العمل المختلطة.

توصلت الباحثة الى النتائج التالية:

1_التمييز بين النساء والرجال في الترقيات الوظيفية في بيئة العمل المختلطة.

2_هناك علاقة عكسية بين الدخل الشهري للأسرة وبين رأيهن في أن العمل في البيئة المختلطة يؤدي لضعف إنجار النساء العاملات.

3_إرتفاع نسبة الباحثين اللائي يرون أن مشكلات المرأة العاملة بالمستشفى بسبب الذكور والإناث معا حيث بلغت نسبتهم % .46

4_ وجود علاقة عكسية بين ميلاد المبحوثات وعدد أفراد أسرهن ومكان عملهم وبين رأيهن في أن العمل في البيئة المختلطة يؤدي إلى ازدياد تحقيق الإنجازات في بيئة العمل المختلط.[1]

8-المقاربة السوسيولوجية:

في دراستنا المعنونة "المشكلات الاجتماعية التي تعترض المرأة العاملة في القطاع الغير رسمي" اعتمدنا على:

1 النظرية الوظيفية: لقد ظهرت النظرية البنائية الوظيفية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد استفاد علماء الاجتماع البنيويون الوظيفيون من الأفكار البيولوجية والعضوية التي جاء بها داروين وتستمد الوظيفية نظرتها إلى المجتمع في تصورها لوظائف أجزاء الجسم الحي داخل البناء الحي للكائن الحي، ويحاول تطبيق هذه النظرية على الوظائف الاجتماعية التي تؤديها التنظيمات المختلفة داخل البناء الاجتماعي الكلي، وتعد النظرية البنائية الوظيفية من أكثر النظريات انتشارا في الدراسة الأخيرة و يدخل في نطاقها عمل المرأة ويشير مفهوم البنائية الوظيفية إلى أن المجتمع وحدة واحدة يتكون من عدة أجزاء مترابطة فيما بينها

[1] مرجع سابق 10. 11

عن طريق الاعتماد المتبادل وبالاتفاق مع القيم والمعايير الاجتماعية وأن أي تغير يحدث في أي جزء من تلك الأجزاء من شأنه أن يؤثر على بقية الأجزاء ويعد عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون Robert merton من أبرز علماء الاجتماع الذين اهتموا بدور المنظمات الاجتماعية وغيرها من أجزاء المجتمع في المساهمة لتحقيق أهداف النظام الاجتماعي وقد أكد ميرتون على أن أجزاء النظام إذ فشلت في تحقيق أهدافها ينجم عن ذلك ما يسمى بالخلل الوظيفي ويعد ميرتون أول من أدخل هذا المصطلح في المنظور الوظيفي.

ويرى ميرتون أن النظم الاجتماعية تنجم عنها أحيانا بعض الأضرار أو الخلل الوظيفي أي بعض النتائج السلبية تؤدي إلى فشلها في تحقيق رفاهية المجتمع ونجد أن هذه النظم تقلل من تكيف النسق أو توافقه وتجعله في حالة عدم الاتزان.[1]

ويمكن تفسير عمل المرأة وفقا للنظرية البنائية الوظيفية أن عمل المرأة في القطاع غير الرسمي جزء من البناء الاجتماعي المتكامل حيث لها أدوار متوقعة ومكتسبة بحكم وضعها كأنثى ويجب عليها أن تؤدي هذه الأدوار دون تضارب أو صراع، وإنطلاقا من المبدأ السائد والترابط الوظيفي بين الظواهر فإن عمل المرأة في البيت مرتبط بالبطالة وندرة الوظائف أو وفاة معيل الأسرة أو حدوث طلاق ويمكن دراسة الدوافع الأساسية لعمل المرأة في الأنشطة الحرفية داخل البيت بدوافع بنيوية ووظيفية داخلية، فالدوافع الداخلية لعمل المرأة تكمن في الظروف الداخلية لها كمالكة لهذا المشروع الصغير فالخلل في سوق العمل تدني فرص العمل في القطاع الخاص قد يكون من أسباب عمل المرأة في منزلها أو أنها تعاني من سوء الأوضاع الاقتصادية أو تسعى للاستقلال الاقتصادي من خلال العمل الحر أو أنها تريد قضاء وقت فراغها أما الظروف الخارجية التي تعيشها المرأة العاملة داخل البيت تتمثل في قلة فرص الوظائف التي تناسبها ،فأصبحت المرأة تعمل ضمن منظومة اجتماعية كاملة و مستقلة بذاتها ضمن القطاع غير الرسمي (داخل البيت) و المساهمة في اقتصاد المجتمع.[2]

[1] غادة عبد الرحمن، معوقات تمكين المرأة السعودية في سوق العمل، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد 21، العدد 88، ص 66.

[2] وضحى سلمان الملاحي، عمل المرأة السعودية في المشاريع المنزلية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في علم الاجتماع، جامعة ملك سعود للمملكة العربية السعودية 2014 ص 17. 18.

9-صعوبات البحث:

-اتساع حجم الموضوع وصعوبة التحكم فيه.

-قلة المراجع التي تناولت عمل المرأة في المحلات التجارية.

-الازمة الصحية التي عانت منها البلاد مما أدى الى غلق المكتبات وقاعات الانترنت وصعوبة التواصل من الزميلة وكذلك غياب وسائل النقل وصعوبة القيام بالجانب الميداني.

-سبب شخصي وهو عملي في القطاع الصحي مما وضعنا في أزمة نفسية كبيرة صعبت علينا القيام بالمذكرة.

- اشتغال اغلب المبحوثات مع الزبائن مما أدى الى صعوبة القيام بالمقابلة.

الفصل الثاني: سوسيولوجيا المرأة العاملة

- **تمهيد:**

➢ **المبحث الأول: السيرورة التاريخية لعمل المرأة.**

✓ المطلب الأول: مفهوم المرأة العاملة.

✓ المطلب الثاني: السياق التاريخي لعمل المرأة.

✓ المطلب الثالث: عمل المرأة في المنظور الإسلامي.

➢ **المبحث الثاني: واقع عمل المرأة.**

✓ المطلب الأول: دوافع خروج المرأة للعمل.

✓ المطلب الثاني: عمل المرأة في الجزائر.

✓ المطلب الثالث: عمل المرأة في المحلات التجارية.

➢ **المبحث الثالث: انعكاسات خروج المرأة للعمل.**

✓ المطلب الأول: انعكاسات أسرية.

✓ المطلب الثاني: انعكاسات اجتماعية.

✓ المطلب الثالث: انعكاسات نفسية.

تمهيد:

لقد أصبحت المرأة عنصرا فاعلا في سوق العمل ولم يعد العمل خارج المنزل حكرا على الرجل فقط، وقد ساعدت إسهامات المرأة في العمل والإنتاج في دعم اقتصادي لعدد كبير من الأسر، فقد ساهمت المرأة العاملة بوضوح في سد حالات الفقر والعوز لكثير من الأسر، وهذا الأمر مهم في سبيل الحفاظ على الكرامة والعزة الشخصية وكف اليد عن السؤال وما يترتب عليه من ذلك وتعرض للمهانة، كما يعتبر عمل المرأة قوة اقتصادية أخرى لكثير من الأسر مكنها من حياة أفضل.

المبحث الأول: السيرورة التاريخية لعمل المرأة.

المطلب الأول: مفهوم المرأة العاملة.

لقد اختلف المفكرون في تحديد مفهوم المرأة العاملة، حيث تناولوها بالدراسة والتحليل وفي هذا السياق سنتطرق إلى مجموعة من التعاريف:

- مشتقة من فعل "مرا" ومصدرها "المروءة" وتعني كمال الرجولة والإنسانية ومن هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة هي "مؤنث الإنسان".[1]
- يعرفها "معن خليل عمر" بأنها الشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه المرأة.[2]
- هي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وتقوم في نفس الوقت بأدوارها الأخرى كزوجة وأم إلى جانب دورها كعاملة أو موظفة.[3]
- عرفها الإحصاء 1966 بأنها: "عمل شخص من الجنس المؤنث، تهتم بأعمال منزلية تشكل نشاطه الرئيسي".[4]
- أي أن إحصاء 1966 حصر المرأة فقط في الواجبات المنزلية.
- وهناك أيضا من يعرفها بأنها: "المرأة الماكثة في البيت التي تدير الأعمال المنزلية وكل ما يتعلق بالمنزل وتربية الأطفال".[5]
- كما عرفها "أحمد زكي بدوي": "بأنها أي فرد يؤدي أعمالا يدوية أو غير يدوية وبذلك يشمل الأفراد العاملين على جميع المستويات".
- بناءا على كل التعاريف السابقة يمكننا تحديد المرأة العاملة بأنها: "هي المرأة التي تخرج إلى العمل لإشباع حاجة معينة فهي تخرج من بيتها بإرادتها لكي تمارس عملا مأجورا".

---

[1] - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة بيروت، لبنان، د.ط، 1982، ص68.

[2] – معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، الأردن، د.ط، 2002، ص102.

[3] – محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، د.ط، 1979، ص45.

[4] – مذكور ابراهيم، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة، بيروت، ط2، 1984، ص108.

[5] – أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ص72.

المطلب الثاني: السياق التاريخي لعمل المرأة.

في أغلبية المجتمعات قبل الصناعية (وفي كثير من البلدان النامية) لا تقوم فواصل محددة بين الأنشطة النسائية في الإنتاج والبيت، ورغم إقصاء النساء عن الميادين السياسية والمشاركة في الأنشطة المجتمعية العامة، فقد كن في أكثر الأحيان يشاركن بصورة فعالة في الإنتاج الحرفي التقليدي داخل البيت وفي النشاط الزراعي أكمله، غير أن الانفصال بين هذين الاتجاهين قد بدأ، من الوجهة التاريخية بتطور الصناعة الحديثة التي استلزمت الفصل بين موقع العمل من جهة وملكيته من جهة أخرى، وتميزت هذه المرحلة الحديثة كذلك بالفصل بين المجال العام والمجال الخاص مما أدى بدوره إلى استئثار الرجال بالعمل خارج البيت في المجالات العامة بأنواعها، وانحصر نشاط المرأة واهتماماتها منذ ذلك الحين بالمهمات البيئية مثل رعاية الأطفال وإعداد الطعام والتركيز على المشاغل البيتية وحياتها.

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في أواسط الأربعينيات من القرن الماضي، تزايدت أعداد النساء في سوق العمل في المجتمع الغربي، وتعددت الأسباب والدوافع الكامنة وراء ذلك فمهما تزايدت الضغوط والمسؤوليات الاقتصادية على الأسرة وارتفاع كلفة المعيشة اليومية، بما فيها تزايد أسعار السلع الاستهلاكية وارتفاع نفقة تعليم الأنباء وغيرها، وبالإضافة إلى ذلك فإن تحول سوق العمل لدى قطاعات متزايدة من النساء لا يعود إلى تزايد الاحتياجات والضغوط الاقتصادية والمالية فحسب بل إلى الرغبة في تحقيق الاستقلال الشخصي المتميز لدى النساء وسعيهن للوصول إلى نوع من المساواة مع الرجل على المستوى المجتمعي العام وأصبح العمل خارج البيت قضية مركزية بالنسبة إلى النساء في المجتمع المعاصر، وواحد من المستلزمات التمهيدية الأساسية لتحقيق الاستقلال والمساواة في المجتمع الحديث.[1]

فقد أسست السيدة "ماتاي" عام 1977 "حركة الحزام الأخضر" النسائية التي زرعت أكثر من 30 مليون شجرة في كينيا متخذة الشجرة شعارا للسلام ووسيلة كل الخلافات العرقية وإرضاء للأطراف المتنازعة، وتنفذ الحركة أهم مشروع لتشجير في إفريقيا يعمل على تشجيع

[1] – السياحي معطفي، المرأة بين الفقه والقانون، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984، ص176.

التنوع البيولوجي وإيجاد فرص عمل للنساء، وقد أرادت "ماتاي" من هذا المشروع أن تظهر كيف يمكن لبيئة يتم تدبيرها بصفة جيدة أن تدعم مستوى حياة أفضل.[1]

إن عمل المرأة في العالم بأكمله أصبح شيئا ظاهرا وحتميا لا محال فنحن نعلم أن هذا التطور الحاصل في عمل المرأة بدأ يتزايد شيء فشيئا أي أصبحت تشغل كل مناصب الشغل أي كان نوع هذا الشغل بالتالي يتزايد الاهتمام بهذا الأخير أي المرأة العاملة لفت هذه النقطة عدة اهتمامات من طرف جملة من المنظرين والعلماء في هذا المجال، وجاءت عدة نظريات تفسر لنا عمل المرأة بالدراسة والتحليل.

1-نظرية المساواة بين الجنسين:

تبحث هذه النظرية في أصل التفاوت بين الجنسين، وترى أنه سيطرت الذكور تتجذر في ظاهرة التقسيم الجنسي للعمل، وذلك انطلاقا من تقبلها لنظرية الحتمية البيولوجية والنظرية الاجتماعية البيولوجية، ذلك الطابع التطوري التي ترى في التقسيم الجنسي عنصر مركزي في هذا التمييز.

وتمتد جذورها عبر مراحل التطور الإنساني، فأشغال الرجل بالصيد والمرأة بالقطف، أدى إلى سيطرة الرجل على زمام الأمور نظرا لما أسدته بعض البحوث التعقد التكنولوجي لعملية الصيد وببساطة الأعمال التي تقوم بها المرأة، بالإضافة إلى استقرار النساء نسبيا في مكان واحد لكونهن يقمن بحمل الأطفال ورعايتهم، وقد ظهر أصحاب هذه النظرية في الغرب على شكل حركات مثل "حركة تحرير المرأة، الحركة النسائية، حركة ترقية المرأة" وهي حركات اجتماعية وسياسية اتخذتها فئة اجتماعية تطالب بتغيير عام وشامل لوضعية المرأة في العالم وبالأحرى في المجتمع.[2]

[1] – أحمد خليل خليل، المرأة العربية وقضايا التغيير، الطباعة الجديدة، بيروت، د.ط، 1982، ص104.

[2] – الرفاعي أحمد حسن، الأسس العلمية لمناهج العلوم الاجتماعية، الدار العلمية للطباعة، لبنان، ط2، 1976، ص96.

2- النظرية الوظيفية:

يقيم المنظور الوظيفي مقولاته النظرية على افتراض أساسه ومفاده أن دور المرأة ينحصر في إطار الأسرة باعتبارها زوجة وأم وربة بيت، وعليه يؤكد هذا المنظور وضعها التبعي، وقد حاول "بارسونز: باعتباره من أبرز علماء هذا الاتجاه أن يقدم نظرية يفسر بها أهمية تقسيم العمل بين الجنسين بحيث يختص الرجل بالعمل والإنتاج وممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع بينما يقتصر دور المرأة على الوظيفة العائلية لتحقيق قدر من التوازن داخل النسق الاجتماعي للمجتمع كامل، وتأسيسا على ما ذهبت إليه هذه النظرية هو اعتبارها عنصر تابع للأسرة تعمل على تحقيق التوازن والاستقرار بها لكي يحقق الانسجام في المجتمع أو بالأحرى في النسق الاجتماعي.[1]

المطلب الثالث: عمل المرأة في المنظور الإسلامي.

كانت المرأة في الإسلام عار يحرص أولياءها على التخلص منها بوأدها نتيجة لأنها شؤم في ذلك الوقت، وقد ظهرت دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام بالتنديد إليهم لهاته الوضعية وفي هذا الصدد يقول الدكتور "سرحان عبد العزيز" أن الإسلام رفع مكانة المرأة وحررها من القيود الجاهلية فمن حقها مساواتها التامة مع الرجل، وإعطائها حق التمتع باستقلاليتها الاقتصادية، وفسح لها المجال لطلب العلم والعمل خارج إطار أسرتها إذا اخترتها الظروف.

فقد عملت في عهد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم لربها ولنفسها ولبيتها ولمجتمعها في جو من الفضيلة والوقار ولم يكن شيئا من ذلك يمنعها من أداء وظيفتها الأساسية.

فبالرغم من أن الإسلام حلل عمل المرأة، إلا أنه حمل الرجل مسئولية إنفاقه عليها لتتفرغ لواجباتها البيئية ورعاية شؤون أطفالها المادية والأدبية في حين لا نرى مانع في عمل المرأة لأجل تغطية حاجاتها المعيشية أو لتسعف ذويها، أو تساعد زوجها في جميع الميادين التي

[1] – معن خليل العمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر، الأردن، د.ط، 2000، ص38.

تستطيع العمل وتؤهلها كفايتها وكفاءتها ومواهبها الفطرية "كالتدريس، الزراعة.....إلخ"، أو أي عمل ترى فيه نفسها قادرة عليه ومؤهلة له ونافعة له على شرط أن لا يتنافى مع أنوثتها أو عمل ترى نفسها قادرة عليه ومؤهلة له.[1]

المبحث الثاني: واقع عمل المرأة.

المطلب الأول: دوافع خروج المرأة للعمل.

إن مجموعة من المتغيرات التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية كان لها الأثر البالغ في إعادة تشكيل البيئة الاجتماعية للأفراد وتركيبة الأدوار المنسوبة إليهم.

والمرأة باعتبارها جزء هاما من المجتمع فقد انعكست هذه التغيرات على وضعيتها وعلى جملة الأدوار المنوطة بها، فبعد ما كانت تلتقي بأدوارها كأم وزوجة وربة بيت، أصبح لها دور آخر هو مزاولتها الشغل والعمل خارج بيتها وتتقاضى مقابله أجر معين.

باعتبار العمل واجب على الفرد ومن مسؤولياته كي يحقق جميع المتطلبات المعيشية البسيطة إن صح التعبير في أكثر الأوقات مع أننا نجد أن مجموعة من الأفراد يعملون فقط لتحقيق ذاتهم وانتمائهم إلى النسق الاجتماعي وبالتالي منذ القدم عمل الرجل والمرأة معا لتحقيق متطلبات الأسرة أو متطلبات المعيشة إن صح التعبير.

لكن نجد أن خروج المرأة للعمل أبرز من خروج الرجل باعتباراته من الطبيعي على رجل العمل لكن نجد أن هناك عدة دوافع جعلت المرأة تخرج إلى العمل.

انحصر دور المرأة في الماضي في إطار ضيق تجسد في وظيفتها التربوية والبيولوجية إلى جانب وظائف مختلفة خارج أسرتها كائنة بالقرب من مقر إقامتها كالزراعة، وتربية الحيوانات...، كما تقلدت وظيفة زوجها في غيابه (الصيد)، وكانت قدرتها الإنتاجية معيار اختيار كزوجة، لأن عملها ضرورة ملحة لتلبية احتياجاتها الأسرية، في حين تساعدها أسرتها

[1] – السياحي معطفي، المرأة بين الفقه والقانون، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984، ص106.

في قيامها لمسؤوليتها التربوية، لذا وفقت إلى حد ما بين عملها وأسرتها، وانطلاقا من هاته النقطة، يمكننا القول أن المرأة حققت استقلالها الاقتصادي عن الرجل وقدرتها على تجاوز الصعاب منذ القدم، لكن في عالمنا المعاصر، ونتيجة لطبيعة المستجدات والتطورات المنسب عملها طابعا رسميا إلا أن الكثير من المجتمعات إليها خاصة بعد زواجها أنها غير قادرة على العمل لانشغالها بأمور بيتها.[1]

وفي مجتمعات أخرى بررت رفضها لعمل المرأة، بحجة مزاحمتها للرجل في ميدان العمل وفي هذا الصدد يمكننا القول أن لكل منهما بنية بيولوجية وطاقات، واستعداداته الفطرية، التي تملي عليه وظيفة تلائمه أكثر من الآخر، فعلى سبيل المثال: "وظيفة التعليم، وخاصة في المرحلة الابتدائية، أنسب للمرأة من الرجل، بحكم مستلزماتها التي تتطلب نوعا من المرونة في التعامل، والطفل في هاته المرحلة بحاجة إلى الحب والعطف..... ولن نجد ذلك إلا عند المرأة، إذ أنها وظيفة أنثوية أكثر منها ذكورية، وقد أكدت الدراسات أن من أكثر القطاعات التي تمثلها بنسبة ضئيلة عكس الرجل.[2]

أما إذا تحدثنا عن دوافع خروج المرأة الجزائرية إلى العمل باعتبار العمل حاجة اقتصادية، لكن طبيعة التطورات والمستجدات انعكست على المجتمع بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة فأصبحت تنظر إلى عملها كوسيلة لتحقيق ذاتها وهذا ما أثبته مختلف الدراسات، وبالتالي إن خروجها للعمل في أغلب الأحيان هو الاحتياج المادي، أما في أحيان أخرى هو دافع تحقيق الذات والانتماء إلى المجتمع.[3]

وكما سبق نجد أن خروج المرأة إلى ميدان العمل بصفة عامة (هي دوافع مادية) والمرأة العربية والجزائرية بصفة خاصة هي دوافع مادية وهذا ما يعكس ثقافة المجتمع التي تسمح بعملها إلا في حالة احتياجها المادي.

---

[1] – سهير كامل أحمد، دراسات في سيكولوجية المرأة، مكتب الإسكندرية للكتاب، مصر العربية، د.ط، 1998، ص109.

[2] – حلمي شريفة، المرأة العاملة وأساليب التنمية الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة المغرب، المغرب، 1999.

[3] – عاشور فضيلة، مشاركة المرأة الجزائرية في التنمية المجتمعية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى دور المرأة في التنمية، جامعة دمشق، 2007.

المطلب الثاني: عمل المرأة في الجزائر.

يمكن أن نبرز تطور خروج المرأة الجزائرية للعمل من خلال مرحلتين مرتبطتين بالوضعيات المختلفة والتي تتمثل في الحرب، الاستغلال والتحرر التي تميزت بنوعية الأوضاع المعيشية للأسرة وثقافتها والحاجة لتدخل المرأة كعنصر مهم للنهوض بالمجتمع وكذا الظروف السياسية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال.[1]

2-1-تطور خروج المرأة للعمل أثناء الثورة التحريرية "1954-1962":

كان التحاق المرأة الجزائرية بالعمل بعد الاحتلال بعد الحرب العالمية الثانية متمركز في الأرياف التي تؤدي فيه النساء مختلف الأعمال الريفية مثل الخزف ونسيج الثياب والعمل في الحقول بوصفهن علامات دائمات أو موسميات بينما كانت أقلية النساء يشتغلن في الوسط الحضري وقد صنفوهن "غورديو" إلى فئتين:

- الفئة الأولى: تمثل المشتغلات والخادمة في بيوت المعمرين.
- الفئة الثانية: تتمثل في النساء اللواتي تعشن في أحياء شعبية ويقمن بالخياطة والطرز اليدوي البسيط.

ويرى "غورديو" أن الدافع الأساسي لخروج المرأة الجزائرية للعمل هو تلبية الحاجات المادية نظرا لانخفاض المستوى المعيشي للجزائريين.

كانت المرأة منذ اندلاع للثورة سند قويا للرجل فقد لعبت المرأة دورا هاما من أجل التحرر الوطني ويشير ذلك بيان الصومام، الوثيقة الأساسية للثورة الجزائرية التي أعلنت عام 1956 أنها لحقيقة ثابتة معروفة وهي أن منذ 1938 والمرأة الجزائرية تلعب دورا نشيطا في كل مناسبة أثناء الثورات الكثيرة المتكررة ضد قوى التحرير الفرنسي.

[1] – صالح مفقودة، المرأة في الرواية الجزائرية، دار الشروق للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، ط2، 2009، ص98.

وقد عرف دور المرأة تتغير جذريا بعد اندلاع الثورة الجزائرية وهذا نتيجة للتغيرات المختلفة التي مست الأسرة الجزائرية وقد اعتبر "ف. فانون" أن الروابط التي تجمع بين الزوجين توثقت أثناء الثورة التحريرية وتحولت إلى وحدة وجودية ولقد كان يعهد إلى المرأة بمهمات معينة.

وترى "زهرة دريف" أنه عندما اندلعت الثورة من الطبيعي أن تشترك النساء فيه باعتبارهن شقيقات أو أمهات أو زوجات المقاتلين أو المجاهدين أو الأسرى فقد وقع عليهن مسؤولية توفير المأوى والطعام، وفي عام 1954 كان على جيش التحرير الوطني مواجهة القوى العسكرية، واعتماد على المجاهدين وتأييد السكان وعونهم ومن ثم كان على المرأة أن تعد الطعام وتنسج ملابسها وتجمع ما يحتاجه الفدائيين وعملت على تنظيم جمع الأموال من أجل الإمدادات حيث أوكلت لهن هذه المهمة لسهولة تحركهن.[1]

2-2-تطور خروج المرأة للعمل بعد الاستقلال:

لقد أدت مساهمة المرأة الجزائرية في حرب التحرير إلى خلق ظروف تستطيع المرأة من خلالها أن تلقى عن كاهلها العبء الذي طالما تحملته وكان عليها أن تبني مسؤولية مزدوجة مرتبطة بدورها الاجتماعي في تسيير الشؤون العامة للمنزل والمسؤولية المرتبطة بتنمية وتعمير البلاد رغم تفشي البطالة في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة، فحسب إحصاءات 1966 كان هناك 873200 عاطل عن العمل في الجزائر بالمقارنة 1724900 عامل من بين سكان يصل عددهم إلى 12 مليون، وكان معدل العمالة النسوية في هذه الفترة منخفض، لكنه عرف تطور بسيط في المراحل الأولى ودون المستوى مقارنة بالذكور في الفترات الموالية مقارنة بالتشغيل عند الرجال.[2]

[1] – صالح مفقودة، مرجع سابق، ص99.

[2] – المرجع نفسه، ص100.

المطلب الثالث: عمل المرأة في المحلات التجارية.

يشهد المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة متغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية تشمل كافة مجالات الحياة، إلا أنه لا تزال هناك الكثير من الرواسب الاجتماعية المتجذرة من أعراف وتقاليد غير منسجمة مع طبيعة العصر وتطوراته المختلفة، والتي تعيق في مجملها حركة التنمية بالمجتمع الحديث، ومنت تلك الموروثات النظرة الاجتماعية السلبية السائدة لدى العامة التي تكرس الصورة النمطية للمرأة وتحصر دورها ضمن النطاق الضيق المتمثل في واجباتها الأسرية والاجتماعية والتي تمنعها من اقتحام بعض من مجالات العمل وميادينه المتنوعة، فقد فسحت الأنظمة العربية والجزائرية المجال للمرأة للعمل في مختلف الوظائف وشجعت عليه بشتى القطاعات العمومية منها والخاصة وحتى المهن الحرة، وقد حافظ القانون الجزائري على جميع حقوقها لتأدية واجباتها في جو يتلاءم ومتطلبات العمل، ويحافظ على استقرارها فهي تسعى للعمل في بيئة مطمئنة تشعرها بالأمان والاستقرار، وقد أدى هذا إلى تزايد مستمر في عدد العاملات واللواتي غزون مختلف الميادين وتبو أن مناصب كانت حكرا على الرجال، فرغم كل هذا التطور في مسار المرأة العاملة إلا أنها لا تزال تجد صعوبة بالمقارنة مع الرجل في امتهان الأعمال في المجال التجاري ويرجع هذا إلى عدة متغيرات منها الوضعية الاجتماعية للمرأة والنظرة المجتمعية التي تنتقض من منزلة المرأة العاملة بالمحلات التجارية، الأمر الذي يعيق استقرارها المهني الذي يعد مطلبا أساسيا لأي عامل وخاصة المرأة باعتبارها عنصرا ثنائي الوظيفة.[1]

المبحث الثالث: انعكاسات خروج المرأة للعمل.

المطلب الأول: انعكاسات أسرية.

نتيجة لتبدل مكانة المرأة العاملة وشعورها بالاستقلالية وامتلاك حرية القرار والتحرر من الكثير من القيود الأسرية والاجتماعية أدى ذلك إلى ظهور حالات من السيطرة والرغبة في

[1] – عاشور فضيلة، مشاركة المرأة الجزائرية في التنمية المجتمعية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى دور المرأة في التنمية، جامعة دمشق، 2007.

التحكم الذي قد يسيء إلى العلاقة الزوجية فيكون أحد مصادر الشقاقات من جانب المرأة، كذلك قد ينتج من شعور الزوج بالغيرة لتميز الزوجة ونجاحها في العمل، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع معدلات الخلافات الزوجية وهذه الخلافات تظهر بأشكال مختلفة منها الطلاق النفسي، وقد تنتج أيضا حالات شاذة من العلاقات المحرمة خارج البيت الزوجي بسبب اعتلال العلاقة الزوجية والنظر للمرأة نظرة دونية في حين تحظى بمكانة عالية واحترام جيد بين زميلاتها وضمن الكادر العامل معها، في حين تتعرض للكثير من القسوة والقهر والأذى والتهميش في البيت العائلي مما يجعلها تبحث عن الأمن النفسي والاستقرار العاطفي عند الآخرين الذين يوفرون لها شعور بالأمن عبر كلمات الإطراء والمجاملة المزيفة ويصطادون في الماء العكر، إن احتواء المشكلات الزوجية ينبغي أن يحظى باهتمام واسع من قبل الأزواج والزوجات والمجتمع لتلاقي الآثار المدمرة التي تؤول إليه.[1]

وأيضا من جانب آخر غياب الأم العاملة في مرحلة الرضاعة لفترات طويلة في العمل يقلل من إدرار اللبن، وقد تضطر بعض النساء إلى فطام الطفل في سن مبكرة، لأن عملها لا يتيح لها فرصة تغذية نفسها التغذية الملائمة لفترة الرضاعة وتوجد دلائل علمية على أن طول فترة الرضاعة الطبيعية تؤدي إلى زيادة الميول الاجتماعية، لذا فالطفل يحتاج إلى الأم الهادئة المتفرغة لعملية الإرضاع ليكتسب الراحة النفسية والنمو الطبيعي وأن من أعظم وأخطر أضرار عمل المرأة على طفلها الإهمال في التربية، ومن ثم تهيئة الجو للانحراف والفساد، ولقد شاعت في الغرب عصابات الإجرام من مدخني الحشيش والأفيون وأرباب القتل والاغتصاب الجنسي وأكثرهم نتاج التربية السيئة أو الإهمال من الأبوين.[2]

[1] – عبد الفتاح ابراهيم، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة، بيروت، ط2، 1984، ص181.

[2] – بن وكيل الشيخ عبد الله، عمل المرأة، الدار السعودية، السعودية، ط1، 1980، ص98.

المطلب الثاني: انعكاسات اجتماعية.

تعيش المرأة العاملة عدة أدوار ومراكز اجتماعية، فهي أم وزوجة ومديرة منزل وموظفة، ولكل دور ووظيفة متطلباتها، يجعلها تعيش صراعات عميقة يمكن أن تحرمها من الاستقرار الاجتماعي الأسري وقد يكون لذلك صدى على الاستقرار الوظيفي المهني.[1]

وللإشارة فإن هناك ضغوط على المرأة العاملة داخل العمل تسبب لها صراع داخلي منها ضغوط اقتصادية ومتمثلة في انخفاض المرتب الذي يجعلها دائما في مشكلات مادية إضافة إلى أن المرأة العاملة محرومة من النشاطات الترفيهية والثقافية والعلاقات الاجتماعية خارج المنزل لأن عليها واجبات اتجاه الأسرة وأعمال منزلية لابد من القيام بها بعد عودتها من العمل بمفردها دون تلقي مساعدة.[2]

ومن جهة أخرى تعاني المرأة العاملة من محدودية العلاقة مع الجيران والأقارب، فأصبحت العلاقات تتميز بالإيجاز الشديد بحيث لم يعد لديها الوقت الكافي لأن تتكلم وتلغو مع جاراتها وحتى مواضيع الحديث لم تعد نفسها التي تتكلم فيها الماكثات في البيت، ومن جهة أخرى أصبحت المرأة العاملة بحاجة ماسة إلى جاراتها من أجل رعاية أبنائها لها طيلة ساعات العمل، خاصة إذا كانت المرأة العاملة في مكان بعيد عن أهلها وأهل زوجها، إضافة إلى مكان عملها الذي غالبا ما يكون بعيدا عن إقامتها، فأصبحت تكن لجاراتها مشاعر الحب والاحترام بدل مشاعر الغضب والكره والحسد من جراء المشاكل التي تقع بينهن لأسباب تافهة.[3]

إن مكانة المرأة والأدوار التي تمارسها في مجتمعاتنا المعاصرة حتمت عليها إعادة تشكيل شبكة العلاقات الاجتماعية والأسرية من أجل التكيف مع الوضع الجديد.

[1] – حمدي ياسين، علم النفس الصناعي والتنظيمي بين النظرية والتطبيق، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999، ص38.

[2] – آدم محمد سلامة، المرأة بين البيت والعمل، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1982، ص111.

[3] – نايف عودة النبوي، عمل المرأة وأثره على نفسية أبنائها، مجلة التربية، العدد 122، 26 سبتمبر 1997، ص115.

المطلب الثالث: انعكاسات نفسية.

إن المرأة العاملة كما رأينا مدفوعة برغبة في تأكيدها ذاتها وتحقيق إمكانياتها والمساهمة في تطوير المجتمع أي أن لديها رغبة في القيام بدور إيجابي نشيط في الحياة، وقد تبين ذلك من إحساسها بذاتها ومن إقبالها على الحياة تتفاءل، وهذا الإحساس بالذات قد أثر بدوره على علاقتها بالرجل فهي تراه محبا قويا ناجحا، وقد يكون السبب في ذلك أن الزواج قد قام على أساس هذا الاختيار الحر ومن هنا نجد أن المرأة قد تحيزت الزوج الذي يتسم بسمات تحررية ويعتنق قيما جديدة ويثق في المرأة كعضو فعال له دور في الحياة العامة. ونتيجة لإحساس المرأة بذاتها القوية وقدرتها على القيام بأدوار مختلفة فإنها تصبح أكثر استقرار من الناحية النفسية من المرأة غير العاملة.

ومن الناحية السيكولوجية يمكن أن تتبين أهمية العمل بالنسبة للمرأة في النقاط التالية:

- عمل المرأة يساعدها على درء المخاوف والسيطرة عليها.
- عمل المرأة يساعدها بالتغلب على الصراع والملل.
- عمل المرأة يساعدها على حل عدة مشاكل.[1]

ومن جهة أخرى تصاب المرأة العاملة بالإرهاق المؤدي إلى الضغط النفسي بسبب كثرة وتعدد المسؤوليات الملقاة على عاتقها، فالعمل الروتيني الممل أو العمل القاسي الصعب يساهم بشكل سلبي على صحة المرأة النفسية، فخروج المرأة للعمل يسبب لها اضطرابا كما يعمل على تشتيت جهدها وعدم ض بط النفس وفقدان لقدرتها على التركيز والقلق المستمر الذي تعيشه معظم العاملات، إضافة إلى الحالة الفيزيولوجية وما تواجهه من مشاكل خاصة بها وبتركيبها العضوي، فمثلا فترة الحمل والولادة حيث في هذه الفترة بالذات تلاقي أصعب مراحل في حياتها

[1] – علي بشرى، اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا، 1993.

خاصة وهي بمثابة زوجة وأم وعاملة مسؤولة داخل البيت وخارجه، فهذا كله يرجع بالسلب على حالتها النفسية المحيطة دائما.[1]

[1] – فرحات نادية، عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2012، العدد08.

خلاصة:

ختاما لهذا المبحث الذي يبرز عمل المرأة، حيث تطرقنا فيه إلى عدة عناصر من عمل المرأة من تطور خروجها لميدان العمل والمنظور الإسلامي لعملها، بالإضافة إلى دوافع خروجها إلى العمل وعملها في المحلات التجارية.

وختاما تطرقنا إلى أهم الانعكاسات التي تؤثر على خروج المرأة للعمل من انعكاسات أسرية واجتماعية ونفسية.

الفصل الثالث: المشكلات الاجتماعية لعمل المرأة

- **تمهيد**

➢ **المبحث الأول: أسس دراسة المشكلات الاجتماعية**

✓ المطلب الأول: مفهوم المشكلات الاجتماعية.

✓ المطلب الثاني: تصنيفات ومستويات المشكلات الاجتماعية.

✓ المطلب الثالث: مواقف الافراد من المشكلات الاجتماعية.

➢ **المبحث الثاني: مشكلات المرأة بالعمل خارج القطاع الرسمي.**

✓ المطلب الأول: المشكلات الاجتماعية.

✓ المطلب الثاني: المشكلات الاقتصادية.

✓ المطلب الثالث: المشكلات المهنية.

➢ **المبحث الثالث: التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة.**

✓ المطلب الأول: مفهوم التحرش الجنسي.

✓ المطلب الثاني: أسباب التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة.

✓ المطلب الثالث: أساليب مواجهة التحرش الجنسي بالمرأة العاملة

تمهيد:

إن تغير واقع المرأة من البقاء في البيت إلى دخول ميدان العمل ليس بالأمر السهل وذلك لآن التطور الصناعي والتكنولوجي السريع الذي حدث في الوطن العربي بشكل عام كان أسرع من منظور إدراك المرأة العاملة لمفهوم العمل لذا كان عليها أن تخضع لنظام جديد و بذلك تواجه المرأة هنا العديد من المشكلات التي تجول بينهما وبين الالتحاق بسوق العمل والتي تجعلها حبيسة منزلها، فرغم تمكنها من تجاوز هذه المشكلات والالتحاق بسوق العمل في القطاعات الخاصة إلا أنهن مازلن يواجهن العديد من التحديات فيما يتعلق بشخصية المرأة أو محيطها الاجتماعي أو بما يتعلق ببيئة العمل.

المبحث الأول: أسس دراسة المشكلات الاجتماعية

المطلب الأول: مفهوم المشكلات الاجتماعية.

إن موضوع المشكلات الاجتماعية موضوع معقد وذلك بسبب عدم اجتماع علماء الاجتماع على رأي معين في تعريف المشكلة الاجتماعية لأنه لا يقف عند حد التعريف بل بتجاوزه فالمشكلات الاجتماعية من الموضوعات الأساسية التي يتناولها علم الاجتماع فهي من الموضوعات التي ترتبط بالإنسان وأدواره الاجتماعية ومدى اندماجه في الحياة المجتمعية وتوافقه مع قيمة معاييره وأدواره للواجبات المحاطة به وهناك عدة تعريفات للمشكلة الاجتماعية ستوقف على بعضها وهي على النحو التالي:[1]

المشكلة في اللغة: من أشكال التلبس، والمشكل المتلبس وهو عند الأصوليين مالا يفهم حتى عليه دليل من غيره.[2]

المشكلة الاجتماعية: هي حالة تؤثر في عدد مهم من الناس بشكل يشعر معه الأفراد بضرورة القيام بجهد جماعي للتخلص منها ويعرف أيضا بأنها حالة تشكل إرباكا أو قلقا لمجموعة من الناس يحاولون ضرورة الخلاص منها وتغييرها. [3]

يعرفها فرانك: هي أية صعوبة أو سوء تصرف لعدد كبير من الناس نسبيا مما يرغب في إزالته أو إصلاحا وحل المشكلة الاجتماعية يعتمد بشكل واضح على اكتشاف وسيلة لهذه الإزالة أو الإصلاح.[4]

يعرفها مارشال: هي انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه.

إن المشكلات الاجتماعية تصاحب التقدم الصناعي ويزداد الإحساس بها عند بعض مجموعات السكان عندما يقارنون الظروف التي يحييها الناس مثلا: الظروف التي يمكن أن تكون موجودة تؤدي إلى كسر حد هذه المشكلات.[1]

---

[1] غني ناصر حسين القرشي، المشكلة الاجتماعية وانواعها، جامعة بابل، كلية علم الاجتماع، 2012، ص18.

[2] عصام قمر، ملخص كتاب المشكلات الاجتماعية، بوابة علم الاجتماع، 2019، ص 2.

[3] ابراهيم عيسى عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص 103.

[4] محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الإسكندرية، مصر، 1989، ص20

ويعرفها لندربرغ: بأنها سلوك انحرافي أي سلوك يفشل في الامتثال لمستويات محددة، وفي تعريفه الآخر يقول: هي أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه له من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامحي للمجتمع.

ويعتقد آخرون: هي التي تتبع من ظروف التغير الاجتماعي وخاصة التغيرات التكنولوجية التي تؤدي إلى خلخلة العادات والقيم والمصالح المستقرة والأمر الذي يؤدي إلى إحداث فجوة في التوازن الاجتماعي.

كما يعرفهاpoplin: أنها نمط من السلوك يشكل تهديد الجماعات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع.[2]

وتشير المشكلات الاجتماعية عموما إلى وجود احتياجات غير مشبعة لدى قطاعات عريضة من السكان ويعود ذلك لعدم القدرة على إشباعها. عجز وقصور في النظم الاجتماعية الكلفة بمواجهة هذه المشكلات أو ندرة الموارد اللازمة لإشباعها بالإضافة إلى أن مفهوم المشكلات الاجتماعية لا يشمل فقط وجود احتياجات غير مشبعة وإنما يتضمن ما يلي:

1 _مدى توافر الموارد اللازمة لمواجهة هذه المشكلات.

2 _عدد المتأثرين من المشكلة ومدى انتشارها وعمقها.[3]

إجرائيا: هي موقف أو حالة تشكل نوعا من الارتباك والتوتر لمجموعة من الأفراد أو هي صعوبات وعقبات اجتماعية تواجه النمط السوي للأفراد أو أنها انحرافات تظهر في سلوك الشخص أو الأشخاص بمعنى آخر خروج الفرد عن المعتقدات المتعارف عليها من عادات وتقاليد وسلوكيات اجتماعية.

المطلب الثاني: تصنيفات ومستويات المشكلات الاجتماعية

هناك العديد من التصنيفات للمشكلات الاجتماعية التي ذكرها العلماء المتخصصون في العلوم الاجتماعية تختلف باختلاف وجهات نظرهم نذكر منها تصنيف Andrè Beaudoinحيث قام

[1] سهام العزب، المشكلات الاجتماعية، مكتبة ابن سينا بجدة، فرع الجامعة، 2017، ص03.

[2] بن بوزيد خولة نسرين، مشكلات المرأة العاملة وتأثيرها على الأداء الوظيفي، مذكرة لنيل شهادة الماستر علم الاجتماع، جامعة لعربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2015، ص82.

[3] نايف محمود الزيّود، المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر عمان، الأردن، ط1، 2007، ص4.

بتحديد مجموعة من المشكلات الأساسية Fondamentaux حسب ما ورد في تقرير لجنة Rochon وهي:

1_مشكلات العنف ضد الأشخاص: وتشمل الإهمال والتقصير، الإيذاء البدني، المعاملة السيئة للأطفال، الاعتداء الجنسي على النساء، العنف الروحي.

2_الإنحراف وسوء التكيف الاجتماعي: يقصد بالانحراف السلوك الاجتماعي الغير مقبول من الجميع والذي يستلزم تدخل الدولة خاصة إذا مس أمن الغير والمجتمع إما سوء التكيف اضطرابات أو اختلالات التي تحدث في السلوك أو في ردّات الفعل والتي تعرض أمن وسلامة وتطور الشخص إلى الخطر.

3_المشاكل المرتبطة بالاندماج والتوافق الاجتماعي: يقصد به المشاركة الذاتية للأفراد والجماعات في الحياة الاجتماعية داخل المجتمع من خلال اندماج نماذج السلوك والمعايير والقيم وبالتالي يحدث التوافق أولا في المحيط القريب بالشخص ثم مع العالم الاجتماعي الأوسع من خلال الرابط الذي ينشئه الفرد.

وقد صنف **انكلز** المشكلات الاجتماعية المتكررة التي تواجه أي مجتمع إلى ثلاث مجموعات أساسية تتعلق كل منها بنمط مختلف من أنماط التكيف مع الحياة الاجتماعية وتتمثل هذه التصنيفات فيما يلي:

1-المجموعة الأولى: من المشكلات المتكررة التي تواجه المجتمع هي المشكلات الناجمة عن التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعية الإنسانية على السواء.

2-المجموعة الثانية: من المشكلات التي تتعلق بإشباع الاحتياجات الإنسانية الفردية لأعضاء المجتمع.

3-المجموعة الثالثة: من المشكلات التي يتحتم على كل مجتمع مواجهتها والعمل على حلها في مشكلات الوحدات الأساسية للتنظيمات الاجتماعية

كما يصنفها العادلي إلى أربع مشكلات:

***مشكلات أساسية:** ترتبط بعدم كفاية الخدمات المتوفرة في المجتمع لإشباع حاجات الأفراد مثل: نقص المدارس المستشفيات من الحاجة الفعلية للمجتمع.[1]

* **مشكلات تنظيمية:** ترتبط بتركيز الخدمات على مناطق معينة دون أخرى فتصبح المشكلة مرضية بسبب عدم العدالة في التوزيع للخدمات.

***مشكلات مرضية:** مثل السلوك الإجرامي كالسرقة، القتل، التسول.... الخ

***مشكلات مجتمعية:** ترتبط بسوء العلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع وعدم اهتمام المواطنين بمشكلاتهم وتركها للظروف.

وقد حددت لنا **كلير دراك clair Drake**تصنيفات المشكلات الاجتماعية وهي:

1_ مشكلات تتضمن اهتماما متزايد مثل مشكلة البطالة.

2 _مشكلات تتضمن مجال اهتمام واسع المدى تنبثق من خلال وسائل اتصالات انحراف الأحداث.

3 _مشكلات تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة.

4 _مشكلات تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف إنسانية كما تتضمن اهتمام جماعات الصفوة المختارة الذين تصل إليهم المعلومات عن طريق مراكزهم الاجتماعية والاستراتيجية في البناء الاجتماعي.[2]

كما حدد **مانيس** ثلاث مستويات وهي كالتالي:

الدرجة الأولى: هي مشاكل تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بهآ لها نتائج متعددة مختلفة ومؤثرة.

الدرجة الثانية: وتتمثل في الظروف والنتائج الضارة بصفة أساسية عن المشاكل الاجتماعية المؤثرة التي يتولد عنها مشاكل إضافية أخرى.

---

[1] المهدي الشباني دغمان، الدولة والمشكلات الاجتماعية حدود المسؤولة ووسائل التدخل، جامعة الزيتونة، 2016، ص 138,139.

[2] محمد الشيباني دغمان، مرجع سابق، ص139.

الدرجة الثالثة: تلك الظروف الضارة تعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتائج للمشكلات الاجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى كالبطالة الناتجة عن التفرقة العنصرية.[1] كما نجد تصنيف جديد للمشكلات الاجتماعية حيث نرى أنه من المستحسن أن تصنف المشكلات الاجتماعية تصنيفا مغايرا يأخذ في الاعتبار نطاق التطور الزمني في الحسبان وبالتالي فإن المشكلات الاجتماعية وفق هاذين المعيارين تصنف إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

1 المشكلات الموروثة: هي المشكلات التي يتوارثها المجتمع من المجتمع الذي سبقه وهي مشكلات مزمنة يتعايش معها أفراد المجتمع دائما وقد سميت موروثة لأنها تستند على قيم وعادات وأعراف موروثة تحتاج هذه المشكلات في الغالب إلى جهد ووقت وبرامج مدروسة واستراتيجيات فعالة لمواجهتها كالعنصرية والتمييز وهناك مشكلات موروثة أخرى ناتجة[2] عن موقع الدولة في النظام الاقتصادي العالمي للاستعمار السياسي أو الاقتصادي أو حتى الثقافي مثل المشكلات الموروث الثقافي عن المستعمر الفرنسي في الجزائر.

2 المشكلات المتطورة: هي مشكلات اجتماعية موروثة لكن تطورت بفعل تغير دور وظيفة الدولة وأصبحت تشكل مخاطر اجتماعية تهدد كيان المجتمع ككل مثل الجريمة بكل أنواعها وغيرها كذلك تحتاج مواجهة هذه المشكلات إلى سياسية اجتماعية خاصة.

3 المشكلات الناشئة: هي مشكلات اجتماعية جديدة حديثة الظهور أي لم يعرفها المجتمع من قبل بدأت تظهر خلال السنوات الماضية بسبب مجموعة من العوامل أهمها التنمية والتحديث وتغير نمط الحياة والاستخدام الواسع لأدوات التكنولوجيا، بعض هذه المشكلات أصبح بمثل قضية عالمية تحتاج إلى توحيد جهود كافة الدول لمواجهتها كالتميز ضد المسلمين.

المطلب الثالث: مواقف الأفراد من المشكلات الاجتماعية

عندما يدرك الأفراد وجود مشكلة اجتماعية نجدهم يتخذون مواقف متباينة ومتنوعة تجاهها كل حسب بعده الاجتماعي وقربه منها أبرزها:

1_عدم الاكتراث اللامبالاة: وذلك بسبب ضغط العمل وانشغال الفرد بوسائل ترفيهية تبعده عن مناقشة المشكلات الدائرة في مجتمعه وخاصة المشكلات التي تعكس المصلحة العامة يناقشها

[1] عادل بن عايض المعذوي، محاضرة ثانية قضايا مجتمعية معاصرة، 2005، ص9.

[2] مهدي الشيباني، مرجع سابق، ص 140.

إذ مست مصلحته الذاتية أو أضرت بها عندئذ يتخذ موقفا من المشكلة ويبدي اكتراثه منها ويناقش جوانبها مع الآخرين.

2 _الاستسلام القدري: هذا الموقف لا يدفع الفرد في البحث عن حل المشكلة التي يواجهها أو يبادر في معالجتها لأن معتقداته القدرية تغذي تفكيره فتدفعه بأن ما حصل له هو مقدر ومكتوب عليه فيستسلم لها بقناعة ورضا لا يسمح لذهنه أن يفكر لمعرفة أسبابها وكيفية معالجتها.

3_الشك الساخر المتهكم: أصحاب هذا الموقف يؤمنون بالفضيلة وبهيمنة المصالح الذاتية على السلوك البشري المندفعة بدوافع حقيرة أو بدافع إنساني وإذا حصلت مشكلات اجتماعية فإنها تعبر عن مصالح الناس الذاتية ولا يهتمون لما يحصل داخل المجتمع من المشكلات لأن مصالحهم مشبعة ودائرة تفكيرهم ضيقة.

4_الجزاء الديني: مفاده أن المشكلة الاجتماعية التي حصلت داخل المجتمع ماهيا سوى عقوبة الله على خطيئة الإنسان أو على كفره وإلحاده أو إشراكه بالله أو عدم إيمانه بالله.

5_الإفراط العاطفي: يعكس هذا الموقف أفراد يعيشون في بؤرة المشكل الاجتماعي، ويتفاعلون معه ويتحمسون لمعالجته أو حله ويكون شغلهم الشاغل الحديث عن المشكل والمبالغة بوصفه وتحويل صورته والإسراع لمعالجته ويتركز حديثهم عن معاناة الأفراد أكثر من معاناة المؤسسة الاجتماعية أو المجتمع بكامله.

6_الموقف الاجتماعي العلمي: إنه موقف علماء الاجتماع المتخصص بالعمل والرعاية الاجتماعية، يركز على تحديد المشكل، أسبابه، أبعاده وإبراز الحقائق المرتبطة به.[1]

المبحث الثاني: مشكلات المرأة بالعمل خارج القطاع الرسمي.

المطلب الأول: المشكلات الاجتماعية.

لقد لعبت القيم العادات والتقاليد والعصبيات القبلية دورا سلبيا لدخول المرأة في مجال العمل والبعض من هذه الأفكار القديمة أخذت حيزا كبيرا من ثقافة المجتمع والمترسبة في

[1] فتيحة نورة، مطبوعة بيداغوجية خاصة بمقياس المشكلات الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي ,أم البواقي، 2017، ص20.

شخصية أفراده، وتمثلت هذه النظرة أيضا على أن المرأة أقل منزلة من الرجل ولا تستطيع أن تحل محله، والرجل هو الذي يدير شؤون الأسرة ويلبي متطلباتها غير أن التطورات التي حدثت أثرت في تغيير الأوضاع الاجتماعية للمرأة فيما يتعلق بتدعيمها في الحياة وتغيير مركزها ونظرة المجتمع عامة والرجل خاصة مما أستحدث قيم جديدة في التعامل مع المرأة ،لذا أصبحت المرأة عنصرا فعالا في الأسرة، الأمر الذي أعطى نوعا من الحرية وإفساح المجال لها لتكون ذاتيتها في الأسرة وفي المجتمع وبهذا أصبح لديها أكث رمن دور مما ولد بعض المشكلات الاجتماعية أثرت عليها داخل الأسرة والمعمل و غيرهما ويمكن عرضها كالتالي:[1]

1_ القيم و العادات الاجتماعية و النظرة الاجتماعية المتخلفة: مثل القيم والعادات المتعلقة بدور المرأة في المجتمع عقبة رئيسية في سبيل تحسين مركز المرأة ومن أمثلة هذه القيم سيطرة الرجل على الإناث، وخضوع المرأة وطاعتها بشكل مطلق للرجل وتفضيل الذكور على الإناث والاعتقاد أن مكان المرأة هو البيت وعدم إقرار العادات والتقاليد توظيف المرأة حيث أن توظيف المرأة وفقا لهذه العادات يحط من قدرها ويقلل من قيمتها كما أنه دليل على الحاجة كذلك فإن سيدات الأسرة ذات الدخل المرتفع لا تعمل بالقرية كما أن المجتمع مازال ينظر بعين الشك إلى قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الأمور الاجتماعية العامة وقد يرجع ذلك إلى الفهم الخاطئ للشريعة الإسلامية وأنها تعطي مكانة أعلى للرجال في كافة شؤون الحياة وقد أدى ذلك إلى ضعف ثقة المرأة بنفسها وعدم وعيها بحقيقة قدرتها واستسلامها لهذه العادات.[2] حيث ما تزال طبقات مختلفة من المجتمع غير مدركة لأهمية مساهمة المرأة في العمل ويسود لديها الاعتقاد السائد أن عمل المرأة ينحصر داخل منزلها أما العمل في الخارج فهو مهمة الرجل وليس للمرأة أن تزاحمه في البحث عن قوته وقوت أبنائه، ومازالت القيم و العادات السلوكية تحدد للفتاة ما هو متوقع منها وتقييد طموحاتها كما أنها كثيرا ما تعتبر سلوكا ما إذا صدر عن الذكر أمرا طبيعيا ومباحا و على أبعد تقدير بينما إذا صدر السلوك نفسه عن الفتاة فتقابل

[1] حمزة جواد حضير، مشكلات المرأة العاملة دراسة ميدانية اجتماعية لمعمل السجاد اليدوي محافظة بابل، جامعة بابل، ص149

[2] درويش رمضان محمد، واقع المرأة المصرية ودورها التشاركي في عملية التنمية، المؤتمر السنوي لقضايا السكان والتنمية، القاهرة، 2004، ص11.

بالنقد من طرف المجتمع وهذا التمييز يوضح لماذا المرأة تحجم عن العمل وأيضا يوضح مدى الضغط و الجهد النفسي الذي تتعرض له المرأة في مكان العمل.[1]

2_ الحد من العلاقات الاجتماعية:

تتأثر العلاقات الاجتماعية للمرأة بمجموعة متغيرات منها خروجها إلى العمل الذي يؤثر في علاقاتها الاجتماعية كونه يستهلك جزءا كبيرا من وقتها ومن ثمة تعرضها للإرهاق بسبب الجمع بين المنزل والعمل خارجه مما يحرم الأسرة من تكوين علاقات اجتماعية هي ضرورية لبناء شخصية أفراد الأسرة جميعا بالإضافة إلى كونها وسيلة ترفيهية ثقافية ،أي أن العمل يحد من علاقاتها الاجتماعية مع الأقارب و الأصدقاء و الجيران نظرا لضيق وقتها و استمرارها بتلبية احتياجات الأسرة المختلفة فالاستقبالات المتعارف عليها تتقلص و الزيارات و العلاقات الاجتماعية تغيرت عما كانت عليها سابقا، فلم يعد ثمة وقت كافي للزيارات العائلية لاسيما أن معظم وقتها تقضيه بالعمل خارج المنزل ، وعند عودتها غالبا ما تكون منهكة القوى لاسيما إذا كانت ساعات عملها طويلة أو كان عملها يتطلب جهدا عضليا أو حتى جهدا فكريا ليبدأ دورها الثاني في المنزل ومن ثمة لا تجد وقتا لقضاء الواجبات الاجتماعية التي تترتب عليها بصفتها كائن اجتماعي.[2]

3 التداخل بين مسؤوليات المرأة:

إن عمل المرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي و اتساع نشاطها وخروجها عن إطار الواجبات والمهام الأسرية يعكس تغيرات نوعية في العلاقات الأسرية وعلاقة الإنتاج في المجتمع، واختيار المرأة لدورها في الحياة أصبح معقد إلى حد كبير وذلك لتعرضها لضغط قوى عديدة فهي من ناحية تخضع لضغط التقاليد والطبيعة البيولوجية التي تدفعها إلى الأعمال المنزلية والأمومة ومن ناحية أخرى تنجذب إلى الفرص التي أصبحت متاحة أمامها في عامل الوظيفة والعمل والأجر ويواجه اختيار المرأة بالعقبات نتيجة لأربعة عوامل هي الزواج، الأعمال المنزلية، إنجاب الأطفال وتربيتهم والوظيفة، وعند قيام الزوجة بكل هذه الأدوار يخلف لديها مشكلات وصراعات بينها وبين زوجها لأن المرأة خلال تعليمها وعملها اكتشفت ذاتها وقدراتها

[1] سهام موفق، المرأة والسلم الأهلي، المؤتمر الدولي السابع، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس،2015، ص 10.

[2] جهاد دياب الناقولا، الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل، دراسة ميدانية لواقع مشكلات النساء المتزوجات في دمشق، منشورات الهيئة العامة للكتاب، دمشق، 2011، ص 100.

وهذا ما أدى إلى تغيير في نوعية العلاقات الأسرية وبالتالي إلى مشكلات من نوع جديد في الأسرة.[1]

3_مشكلة الموازنة بين العمل المنزلي والعمل الوظيفي: إن اقتحام المرأة واندماجها في عملية التنمية يخلق بدوره انعكاسات على مختلف الأدوار الاجتماعية التي تقوم بهآ وتنشئ في حالات عديدة صراعات داخلية ما بين عمل المرأة كربة بيت، أم، زوجة، وبين عمل المرأة كموظفة تتحصل على راتب نضير العمل الذي تقوم به. هذه العوامل كثيرا ما تقرر مشكلات تهدد سلامة الأسرة وحسن بقائها, الذي يظل وفي حالات عديدة مرهونا بمدى توفيق هذه المرأة العاملة في الموازنة بين مختلف الأدوار التي تؤديها داخل البيت أو خارجه ،فالأعمال المنزلية ومن يقوم بأدائها أثناء غياب المرأة العاملة إلى جانب التكفل بالأطفال أثناء العمل هذه المستجدات يمكن أن تتحول إلى أسباب الاختلاف و الصراع من جهة ومن جهة أخرى فإن الافتقار إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ،التي تخفف من ضغط العمل المنزلي عن المرأة مما تساهم به من تقديم الخدمات كدور الحضانة داخل مركز عمل أو بالقرب منها، وقلة وسائل النقل من البيت إلى مقر العمل إلى جانب طول ساعات العمل الوظيفي كل هذه الأمور ومثيلاتها تشكل حواجز تحد من وجود مشاركة فعلية وفعالة للمرأة.[2]

المطلب الثاني: المشكلات الاقتصادية.

يعد الدافع الاقتصادي أحد الأساليب والأسباب التي تدفع المرأة للدخول في مجال العمل إذ أصبح للمرأة دور بارز في مشاركة الرجل اقتصاديا في تحمل تكاليف المعيشية وتلبية الاحتياجات المتزايدة وشعورها بأنها عنصر فعال في المجتمع يمكن أن تؤمن أمورها الاقتصادية بنفسها وتحملها المسؤولية إلا أنه ترتب على ذلك ظهور عدة مشكلات اقتصادية منها ما يلي:

1-مشكلة الأجور عدم كفاية الدخل: إن عدم كفاية الأجور التي تتقاضاها المرأة العاملة من خلال عملها مقارنة بالمتطلبات والحاجات التي تحتاجها من أهم المشكلات الاقتصادية التي

[1] ابراهيمي أسماء، ضغوط مهنية و علاقتها بالتوافق الزواجي لدى المرأة العاملة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة العلوم في علم النفس، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص223 224 .

[2] بن دنون فضيلة، دراسة تحليلية للنساء العاملات بالجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، جامعة وهران،2013، ص 86، 87.

تعانيها إذ تلعب هذه المشكلات دورا أساسيا في ارتفاع أو انخفاض الروح المعنوية للعاملات إذ أن إشباع حاجات المرأة من خلال العمل شيء أساسي يساعدها في الشعور بمدى اهتمام المؤسسة التي تعمل فيها. وتجدها تعاني من مشكلة عدم وجود حوافز مادية ومكافآت وعلاوات تشعرها بالرضا الوظيفي، وبالتالي زيادة إنتاجها[1] فغالبا ما تتميز الأنشطة التي تمارسها النساء لكسب دخلهن بانخفاض أجرها وإنتاجها وتكون لديهن إمكانية محدودة للوصول إلى المهارات التي تتيح لهن فرص دخل جديدة وعندما يكن صاحبات مشاريع وعاملات لحسابهن الخاص، تحول الحواجز التي تمنعهن من الوصول إلى الإنتاجية بما فيها التمويل دون نمو منشأتهن والفصل المهني مشكلة عميقة الجذور مع تركز النساء في القطاعات التي تسيطر عليها الإناث بما فيها خدمات العمل المنزلي وكذلك الأنشطة الممارسة للحساب الخاص المرتبطة بالأدوار المقترنة بنوع جنسهن.

2- نظم المعاشات التقاعدية: تعمل أغلبية النساء في وظائف بأجر أقل و نظم تقاعدية تعكس مستويات المعاشات وبالتالي تحصل المرأة على معاشات تقاعدية أقل من الرجل فقد تضطر إلى طلب فترات استراحة من العمل أو فترات إجازة مطولة الاستجابة إلى حاجات عائلتها والمسؤوليات المرتبطة بهآ بمحض الاختيار بإمكان المرأة دخول القوى العاملة بالموارد الكافية في معاشات التقاعد من أجل الحصول على مزايا التقاعد المناسبة بشكل عام في المنطقة يقل سن التقاعد لدى المرأة مقارنة مع الرجل ولا تستفيد الكثير من النساء العاملات في الاقتصاد الغير الرسمي من نظم المعاشات التقاعدية.

3-مشكلة المكافآت: بما أن نظم المكافآت تركز على العمل المحدد لفترة معينة والعمل بدوام كامل تجد المرأة نفسها في ظرف غير موات، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار ازدياد الأجر الأساسي الذي يعود بالفائدة على المرأة بدلا من ذلك بإمكان توسيع نطاق نظم المكافآت لتشمل كل الأعمال بغض النظر عن المرتبة بما يشمل ذلك العمال غير الدائمين أو يشمل درجات العمل التي قليلا ما تجذب المكافآت من المهم التأكد من دفع المكافآت من دون تميز مباشر أو غير مباشر.

4- استقلالية المرأة اقتصاديا : دخول المرأة معترك الحياة العملية أصبح لديها استقلالها الاقتصادي و أصبحت أكثر حرية من المرأة الغير عاملة ومن خلال هذا أصبحت تشارك أيضا

[1] حمزة جواد، مرجع سابق ص152.

في اتخاذ القرارات داخل المنزل على خلاف ما كانت عليه سابقا و من خلال هذا التحول أصبحت قادرة على إعالة نفسها و أسرتها ، وترتب على ذلك بعض التبعيات السلبية و منها الضغط على الزوج ووضع مقارنة بينها وبين زوجها فضلا عن ذلك تعمل المرأة بالضغط على الرجل للخروج في بيت مستقل عن الأهل كونها قادرة على مساعدته في دفع أجور السكن كما أن هذا الاستقلال شجع المرأة أحيانا في الخروج عن طوع الرجل و الحصول على حريتها هذا الأمر ربما يؤدي للطلاق كونها لا تحتاج لوصاية الرجل وتبعيته لها حسب اعتقادها [1].

5 الضغوطات الاقتصادية: لها الدور الأعظم في تشتت جهد المرأة وضعف قدرتها على التركيز والتفكير خاصة حينما تعصف به الأزمات المالية أو الخسارة في القطاع غير المنظم أو فقدان العمل بشكل نهائي إذا كان مصدر رزقها وينعكس ذلك على صحتها ونفسيتها وينجم عن ذلك عدم قدرتها على مسايرة متطلبات الحياة وبالتالي تتعقد مسيرتها خارج البيت نحو مواصلة العمل مع إبقاء هذا الصراع الممارس من الضغوط الاقتصادية التي تطالبها بالبقاء ولو على حساب صحتها النفسية والجسمية.[2]

المطلب الثالث: المشكلات المهنية

تواجه النساء العاملات في محيط العمل عدة مشكلات تؤثر بطبيعة الحال على أدائها الوظيفي وتلعب على التقليل من عطائها حيث أنها تعتبر معيق بالغ الأهمية في التأثير على الأداء الوظيفي، نذكر من هذه المشكلات مجموعة تعتبر من أبرز المشكلات نستطيع القول عنها هي الأخرى تنظيمية وهي كالتالي:

1- مشكلة التحرش الجنسي: نعني به تصرف شخص معين بطريقة مؤذية وغير ملائمة مع اشخص آخر أو مجموعة من الأفراد بسبب جنسه، وتعتبر المضايقات الجنسية المظهر الأكثر بروزا وهو سلوك غير مرغوب فيه ذا طبيعة جنسية وقد ازداد الاهتمام بالتحرش الجنسي نظرا لأن المرأة المتحرش بهآ تخاف من استمرار هذا التحرش سواء في مكان العمل أو الشارع، هذا وكشفت دراسات مسيحية في أمريكا عن امرأة من بين امرأتين تعرضت في حياتها الأكاديمية أو العملية إلى مضايقات جنسية التي تبدأ من التحقير أو الازدراء أو التهديد إلى أن يصل الأمر

[1] حمزة جواد خضير، مرجع سابق، ص102.

[2] صادق عثمان، عمل المرأة الجزائرية خارج البيت وصراع الأدوار، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستر في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 73.

إلى العنف الجسدي، أما المضايقات في العمل فتعتبر نوعا من التحرش الجنسي يصدرعن أشخاص يشعرون بعدم الأمان وبالتالي يتم تعويض ذلك بغرض سيطرتهم ومضايقتهم للآخرين وتترتب على المضايقات الجنسية داخل العمل نتائج ضارة تلحق بالمرأة وتؤثر على إنتاجيتها وأدائها المهني وفي أثناء العمل تتعرض العاملة والموظفة للإغراءات الجنسية المتكررة وإن لم ترضخ فإنها تقع طائلة الانتقام من رئيسها مباشرة.[1]

2- مشكلة التمييز في مكان العمل: نلاحظ من خلال الأحكام على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في الأجر بين الرجل والمرأة ومناهضة التمييز ضد المرأة العاملة من أجل عوامل الإجهاد المهني المرتبطة بالجنس فمسألة التمييز بين الجنسين في مكان العمل وعدم تكافؤ الفرص تترك أثرا كبيرا لدى النساء العاملات بمستوى أعلى من تأثير المسببات الإجهاد المهنية العامة، يشكل التمييز على أساس الجنس لدى المرأة عائقا للتقدم الوظيفي والمادي ،كما تحشد فئات كبيرة في الوظائف ذات المردود المتدني التي لا تعرف انتظاما ولا استقرار ولا تسري عليها قوانين العمل والحماية الاجتماعية، كما أن العديد من النساء يعملن في الاقتصاد الغير المنظم إذ يسود عمل الكفاف وتتسم تدفقات الدخل والضمان الاجتماعي بعدم الانتظام نوعا ما،[2] وهذه الظاهرة متفشية في البلدان، وأن عمل المرأة النساء لا تزال محصورة في عدد ضئيل من المجالات والوظائف الأنثوية التي يترتب عليها أجر أقل واحترام أدنى كالعمل في الخدمات، وفيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة يتنافى مع كرامة الفرد، ويحول دون اشتراك المرأة على عدم المساواة، ويمثل عقبة تعترض الإنماء التام لإمكانياتها في جميع الميادين وعلى الرغم من أن المرأة العربية وصلت إلى مستويات عالية من التعليم، إلا أنها مازالت تعاني من التمييز الوظيفي ومازال عدم التطابق بين الوظائف و المستويات التي يؤديها الرجل بمراتب أرقى وظروف عمل أفضل بما يشمل ذلك أجور أعلى مقارنة بالمرأة يؤدي هذا التمييز في العمل إلى تمييز أفقي وعمودي في العمل وفي أغلبية أسواق العمل، وهذا يبرر أن المرأة العاملة مازالت تعاني من وجود عراقيل ذات طبيعة تنظيمية مما يتبين في معظم الدول العربية كعدم إعطاء المرأة فرصة للحصول على الترقية الوظيفية والوصول إلى المناصب العليا، فالثقافة الذكورية

[1] إبراهيمي أسماء، مرجع سابق، ص 222.

[2] نزيهة شاوش، المعوقات التنظيمية الوظيفية للمرأة العاملة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص98.

السائدة في المجتمعات العربية تعطي للرجل الأولوية مما أصبحت المرأة مجبورة في توليها الأعمال ذات أدنى المراتب في سلم الهرمي.[1]

3 مشكلة استغلال المرأة العاملة: مع الحديث عن دور الاقتصاد الغير الرسمي في خلق الفرص في الأزمات إلا أنه من المهم النظر إلى دائرة الاستغلال التي تحدث في الاقتصاد هناك رؤية حول دور الاقتصاد الرسمي في البنآ الرأسمالية وعملية الاستغلال للاقتصاد الغير الرسمي، حيث يضطر العاملات في الاقتصاد الغير الرسمي بتوفير الخدمات والسلع للاقتصاد الرسمي بأسعار استغلالية وذلك ليستطيعوا أن يسدوا احتياجاتهم الرئيسية.

إن عمليات الإنتاج التي تقوم بهآ الشركات والمصانع التي تعتمد على عمل النساء كالتطريز، الحياكة...إلى آخره هؤلاء النساء يعملن دون أمان وظيفي وبانعزال وعدم القدرة غلى التنظيم كونهن يعملن في المنزل، وقد يتم بيع هؤلاء النساء ماكينات قديمة للعمل بهآ وبهذا يستفيد صاحب العمل بالتخلص من الماكينات القديمة والاستفادة من عمل النساء بأجر مقابل القطعة.[2]

ويتم أيضا استغلال النساء من قبل الرجال في الاقتصاد الغير الرسمي حيث تعمل النساء على دعم أزواجهن ومساعدتهن في الإنتاج، فتقوم بنشاطات مساندة وقد يستفيد الرجل بشغل الزوجة والأطفال كعاملين دون أجر ويتحكم هو بالأجر، وهنا يصبح عمل النساء في الاقتصاد الغير الرسمي مخفي وغير مدفوع ويتم تجاهله حتى عند وجود تدخلات حكومية.

إذن تواجه النساء في الاقتصاد الغير الرسمي الاستغلال بأكثر من مستوى فهناك استغلال مشترك مع الرجال تواجهه من قبل الاقتصاد الرسمي ويواجهن استغلال كعاملات من قبل الشركات والمصانع، ويواجهن استغلال من قبل الرجال كعاملات تابعات للرجال.

4 مشكلة العنف في المكان: ولعل دقة الحديث عن مصادر العنف يلزم اقتصاره على المحيط الداخلي للعمل التي تتعامل فيه الموظفة، وتحتك به في بيئة عملها. ولا مجال هنا لتناول أي مصدر من المصادر الخارجية المسببة للعنف ضد الموظفة، كالعنف من قبل الزبائن في المهن التي تتطلب احتكاكا مباشرا مع الجمهور والزبائن، حيث سنقتصر الدراسة من باب الالتزام

[1] نزيهة شاوش مرجع سابق، ص98

[2] عماد الصريفي وناهد سمارة، النساء في الظل, دار الفكر، فلسطين،2016، ص24.

المنهجي العلمي مناقشة المصادر الداخلية ومباحثها التي تحدث في العمل والتي يمكن إجمالها في المصادر التالية:

1-الزملاء في العمل: يعد الزملاء في العمل وهم أقرانهم في الوظيفة الذين يتمتعون بالمنصب نفسه أو المؤهل العلمي من أوائل الأشخاص الذين يمارسون العنف ضد الموظفة سوءا كان لأسباب تعود إلى عوامل الغيرة أو عدم رغبتهم أصلا في وجودها معهم بوصفها امرأة زميلة لهم في مكان العمل بسبب إيمانهم بالنظرة الدونية وتطبيقهم لها في مكان العمل.

2-الرؤساء: تعد فئة الرؤساء أكثر مصادر العنف وذلك إما بسكوتهم عن العنف الممارس ضد الموظفة أو بممارستهم العنف بشكل مباشر على المرأة في مكان العمل، وفي كثير من الأحيان تكون المستويات العليا على علم بالعنف الموجود داخل مؤسساتها، وبسكوتها هذا تعد مشاركة بالعنف لذا تعد القيادة العليا أخذ المصادر الأولى.[1]

3-الزبائن: هم الفئة التي تتلقى الخدمات والمنفعة المختلفة من المؤسسة ومن الممكن أن يصبحوا عدوانيين عند عدم رضاهم أو تلقيهم الخدمة تلقائيا لا ينال رضاهم.[2]

المبحث الثالث: التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة

المطلب الأول: مفهوم التحرش الجنسي

إن التحدث عن مفهوم التحرش الجنسي يتطلب منا التعرض له في اللغة والاصطلاح، وكذا التحدث عن التحرش الجنسي في الشريعة الإسلامية والتي هي جزء أساسي من هويتنا وذلك على النحو التالي:

فالتحرش الجنسي جملة مركبة من كلمتين الأولى: تحرش، والثانية جنسي ولذا لابد أن نعرف كلا منهما على حدي.

[1] ربا عنان سعد، العنف ضد المرأة في مكان العمل في المؤسسات الحكومية، أطروحة للحصول على الماجيستر في الدراسات للمرأة بكلية دراسات العليا، جامعة نجاح وطني، فلسطين، 2015، ص 25.

[2] نفس المرجع ص 26.

1_ التحرش في اللغة:

حرش الصب، يحرشه، حرشا وتحرشا: صاده. وأيضا: حرش تحريشا: هو الإغراء والتهييج والإفساد، يقال حرش الإنسان والحيوان أغراه، وحرش بين القوم أي أفسده. واحترشه فلان أي خدعه، واحترش الشيء أي جمعه. [1]

قال الجوهري: التحرش، الإغراء بين القوم وكذلك الكلاب.

2 الجنس في اللغة:

الجنس بالكسر أعم من النوع وهو كل ضرب من الشيء، فالإبل جنس من البهائم، وهو كل ضرب من الشيء ومن الناس ومن الطير ومن حدود النحو والعروض ومن الأشياء جملة. وجمعه أجناس، جنوس الجنس أعم من النوع ومنه المجانسة والتجنيس.[2]

***التحرش الجنسي:** تعرفه المعاجم واللغويات المعاجم ال وجيز2001 في معناه أن التحرش هو استغواء الأخر وتهييجه وإثارة عواطفه، مشاعره وغرائزه الجنسية العاطفية ودفعه لممارسة فعل مذموم ومكروه ومحرم للتحرش الجنسي تعريفات كثيرة نذكر من أهمها:

تعريف الحمداوي 2012: التحرش الجنسي مبني على الغواية الفتنة وإثارة الآخر واستمالته عاطفيا وجدانيا انفعاليا غريزيا حركيا وتهيجه جسديا جنسيا عبر آليات تواصلية لفظية وغير لفظية للإيقاع به حيلة وخداعا.[3]

*ويعرف أيضا: هو أي قول أو فعل يحمل دلالات جنسية اتجاه آخر يتأذى من ذلك ولا يرغب فيه.

*هو عمل واعي مقصود يقوم به فرد ما عنده نزعة جنسية، شهوة يريد بأساليب مختلفة سمعية بصرية ورمزية وحتى ببعض الأحيان جسدية مباشرة مثل ملامسات والتقارب الجسدي أو إثارة

[1] حامد سيدي محمد حامد، العنف الجسدي ضد المرأة في القانون الدولي، المركز في الإصدارات القومية للبشير، ط1، القاهرة، 2016، ص55.

[2] مهند بن حمد بن منصور الشعبي، تحريم التحرش، مذكرة ماجيستر، تخصص عدالة جنائية، جامعة رياض، 2009.

[3] حامد سعد محمد حامد، مرجع سابق، ص34.

جسدية أو إشباع لذاته الجنسية، عادة يقوم بالعمل بعملية اقتحام بحميمية لآخر، أو اقتحام جسدي مباشر وكذلك للمسافة أو المساحة. [1]

* **التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة:** هو شكل من أشكال العنف الذي تتعرض له النساء، وهو يعبر عن اعتداء من خلال سلوكيات وتصرفات واضحة ومباشرة وضمنية إيحائية تحمل مضمونا جنسيا، وتشمل الألفاظ، الحركات، الإشارات، الإيماءات، الأسئلة، الاحتكاك، اللمس والالتصاق. [2]

–تعرفه كاتلين: على أنه مجموعة من الأفعال يقوم بها الرجل ضد المرأة التي تعكس في مجملها المكانة الاجتماعية للمرأة مقارنة بالرجل كما تعكس عملية نشر الدور الجنسي النوعي للمرأة على أدوارها الأخرى، ووفق هذه الرؤية فإن التحرش الجنسي ينشأ من التفاوت وفروق القوة وحيازتها واستغلالها بين الرجال والنساء على المستويين الاجتماعي والثقافي، ويعمل التحرش الجنسي على الحفاظ عن الفروقات والتباينات على المستوى التنظيمي. [3]

***التعريف إجرائيا:** هي تلك السلوكيات المنحرفة وغير المرغوبة، حيث تحمل دلالة جنسية تمارس ضد المرأة العاملة إذ تأخذ أشكالا عديدة منها الشفهية كالعزل والابتزاز ومنها الجسدية كالاحتكاك والمضايقات إضافة إلى النظرات الموحية الإيماءات، وتكون من أشخاص غرباء مما يسبب ارتباكا وعدم أريحية للعاملة وبهذا تتأثر نفسيا فينعكس بالسلب على العمل.

المطلب الثاني: أسباب التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة.

التحرش الجنسي ليس جنسيا في دوافعه أو محركاته، فالذين يمارسونه في الغالب لديهم سلطة على الشخص أو المرأة ويسيئون استعمال سلطتهم مستغلين ضعف المرأة أو إرغامها على القبول، فقد يمارسه البعض على النساء اللاتي يدخلن مهن مخصصة للرجال، وذلك بقصد إبعاد المرأة من منافسة الرجل في المهن التي يعتقد أنها تخصه دون النساء فيكون

[1] مساعد بن إبراهيم، عوامل التحرش الجنسي بين طلاب في المرحلة الابتدائية، دراسة استهلاكية على مرشدي مرحلة الابتدائية، مذكرة على درجة ماجيستر، علم الاجتماع جامعة الإمام محمد بالرياض، 2003، ص 7.

[2] طلاب فرقة الرابعة، دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة التحرش الجنسي، بحث ضمن مقتضيات الحصول على درجة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية، جامعة القيوم، 2016، ص30.

[3] عزة كريم، دور ضحايا الجريمة في وقوعها، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة، 1999، ص54.

التحرش الجنسي ضربا من ضروب طرد النساء من الدخول إلى هذه المهن أكثر من كونها نشاطا جنسيا بذاته.

ومن أسباب التحرش الجنسي أن بعض القيم الاجتماعية أصبحت حروف بالية وموروثات قديمة في المجتمع وهناك أسباب تتعلق بالفتاة نفسها وهي إظهار مقارنتها من خلال الملابس الفاضحة والجري وراء الموضة والصيحات العالمية في تصفيف الشعر كذلك الاختلاط الزائد. [1]

ومن الأسباب والدواعي التي ساهمت في ظهور التحرش الجنسي التطور العلمي والتكنولوجي والإعلامي والثقافي الذي واكب القرن العشرين في جميع النواحي والمجالات والأصعدة، وقد أدى هذا التطور إلى تحقيق الإشباع المادي الذي بدوره أفرز ممارسة سلوكيات شاذة كزواج المثليين والاستهتار بالقيم الأخلاقية وممارسة الأفعال الجنسية بدون رقيب ولا حسيب. [2]

بالإضافة إلى ثقافة المجتمع لأسف في عالمنا العربي هناك أزمة في تصديق المرأة فالمجتمع دائما يلقي اللوم عليها ويعتبرها المذنبة وأنها هي التي دفعت الرجل للتحرش بها نظرا لسلوكها ولذلك فإن المرأة تجتنح إلى الصمت عندما تتعرض لمثل هذه التحرشات خشية أن تصبح منبوذة اجتماعيا. وكذلك الإعلام إذ يعد الإعلام الغربي من العوامل المهمة لتفشي ظاهرة التحرش الجنسي عموما سوء بالنساء أو الأطفال، حيث أنه يستغل جسد المرأة بصورة مثيرة للاشمئزاز. وكيف يمكن أن ندعو إلى الاحتشام في الوقت الذي ينتشر عبر الأثير. [3]

ومن خلال الفضائيات الكثير من الصور الإباحية وغير الأخلاقية للأسف وحتى اليوم لا نجد في البرامج التي تبثها القنوات العربية التحذيرات التي يتبعها الغرب عند نشر مواد لفئة البالغين وإلى جانب الأسباب التي ذكرت تكتم المرأة في أغلب الحالات عند تعرضها للتحرش وعدم تجرئها على البوح به لعائلتها وزوجها وحتى محيطها العملي ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

_تمسكها بمنصبها نتيجة ظروف مادية واجتماعية تضطرها لعدم فقدانها وظيفتها.

---

[1] علاء عبد الحفيظ المحالي، أشكال التحرش الواقع على الطالبات في الجامعات الأردنية الحكومية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجيستر في علم الاجتماع، جامعة مؤتة، عمان، 2009، ص8.

[2] جميل حمداوي، التحرش الجنسي، ديوان الغرب، العدد 11942، مقال تم إصداره بتاريخ 13.01.2008

[3] سحر صلاح، التحرش الجنسي في مجال العمل، المركز المصري لحقوق المرأة، وحدة الإعلام والبحوث، ص3.

_الخوف من تلطيخ سمعتها وسمعة عائلتها بالإفصاح عن تعرضها للتحرش الجنسي.

_عدم وجود أدلة كافية لإدانة المتحرش.

ويشير في هذا السياق الدكتور **رشاد علي عبد العزيز** أن سكوت المرأة عن هذه الظاهرة راجع إلى أنه يجب على المرأة أن تكون خاضعة للرجل وبالتالي هي الأضعف ومن ثمة تخضع وترضخ حتى وهي صالحة ومثالية وإذا تعرضت للتحرش الجنسي فإنها ترغب في التستر على هذه الواقعة لأنها لو صرحت بما وقع عليها من اعتداء على حريتها وكرامتها، فسوف يحملها المجتمع مسؤولية هذا كما أن المرأة تتعرض له من تحرشات جنسية من منطلق إحساسها بأنها كائن ضعيف لا يقدر على المقاومة والتصدي لما يحدث لها. [1]

كما نرى بأن ضعف التربية الجنسية يعد من ضمن الأسباب التي ساهمت في ظهور وتفشي ظاهرة التحرش الجنسي فمعظم الأولياء حتى لا نقول كلهم لا يعلمون على تربية أبنائهم جنسيا، وسبب هذا يعود إما لعدم معرفة الوالدين بأهمية هذا الأمر وإما لعدم إتقانهم كيفية التربية الجنسية لصغارهم وإما لأنهم يرون في أطفالهم الكثير من البراءة.[2]

من خلال ما سبق يتضح بأن هناك العديد من الدوافع والأسباب التحرش الجنسي والتي تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة الأخلاقية هذه الأسباب التي جعلها المتحرش جنسيا حجة لتفريغ شهواته وقيامه بهذه التصرفات المخالفة للشريعة والدين، في حين أن هذه الأسباب تثبت بأن هناك بعض الأفراد لا يستطيعون ملأ هذه الثغرات وذلك بالقيام بما هو محبب ومفيد أي لا يستطيعون استغلال الظروف بشكل سليم وإيجابي.

المطلب الثالث: أساليب مواجهة التحرش الجنسي بالمرأة العاملة.

ذكرت نتائج الدراسة لطريف شوقي محمد فرح حول التحرش الجنسي بالمرأة العاملة عن أساليب مواجهة النساء العاملات لأشكال التحرش المختلفة فقد يتبنى البعض منهن سياسات سلبية قوامها لا تهتمي ولا تخبري أحد و بطبيعة الحال فإن المسلك المتقاعس يشجع المتحرش

[1] رشاد علي عبد العزيز، تساؤلات حول التحرش والاغتصاب الجنسي والعطر والجاذبية الجنسية، عالم الكتب، 2002، ص 52.

[2] أحمد عبد اللطيف وآخرون، التحرش الجنسي أسبابه تداعياته آليات مواجهة دراسة حالة المجتمع المصري، كلية اقتصاد والعلم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2008، ص40.

على تكرار تحرشه والتقليل من شأن ما حدث، ومحاولة إعادة تفسيره بصورة لا تثير الضيق فالبعض يرى أنه لم يقصد التحرش بها أو أنه ليس في حالته الطبيعية وفي بعض الحالات تلجأ الضحية إلى لوم نفسها على ما حدث وليس هو السبب في حدوث التحرش فالضحايا يرجعن التحرش بهن إلى سلوكهن و هوما دعاهن إلى عدم الإبلاغ.

وهنا نساء أخريات يقمن بصد المتحرش بدون مواجهة، حيث تطلب منه أن يدعها وشأنها أو تختلق عذرا لتغادر المكان إلى أن ييأس منها ويتركها في حالها.

وفي حالات أخرى تستخدم المرأة العاملة المواجهة المباشرة وتأكيد ذاتها حيث تعبر عن رفضها واستيائها بشكل مباشر فتخبره بأنها ستبلغ الأمر للرؤساء إذا لم يتوقف .وفي مراحل أخرى يتم التصعيد بالتقدم بشكوى إلى المشرف أو الرئيس الأعلى، أي أن الضحية عليها أن تتبنى سياسة إذا تعرضت للتحرش يجب عليك أن تقدمي شكوى والسعي نحو المساندة المؤسسية بشكل رسمي أو غير رسمي ومحاولة بناء رأي عام مساند حيث تخبر الضحية الزملاء و الزميلات بما حدث ليعرفوا بأمر التحرش ، وتطلب مشورتهم و مساندتهم و بذلك تكون جهة مدعمة لها على مواجهة المتحرش.[1]

[1] حمادى الكاشف، التحرش بالمرأة في العائلة، الحوار المتمرن عدد 2924، صدر بتاريخ 21.02.2010 على الساعة 19:10 تم الاطلاع عليه على الموقع www.ahe war.org

خلاصة:

ختاما لهذا الفصل الذي يبرز المشكلات الاجتماعية المصاحبة لعمل المرأة، حيث تطرقنا فيه الى تعريف المشكلات الاجتماعية وذكر تصنيفاتها إضافة إلى معرفة موقف الأفراد منها أما فيما يخص المبحث الثاني فتحدثنا عن أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية التي تواجهها المرأة أثناء عملها ثم الخاتمة كانت عبارة عن أهم مشكلة تواجهها المرأة في عملها وهي التحرش الجنسي وذلك بتعريفه ذكر أسباب ودوافع التحرش بالعاملات ثم إعطاء بعض أساليب مواجهة التحرش بالمرأة العاملة.

الفصل الرابع: الجانب الميداني في الدراسة

تمهيد.

1_الإطار الزماني والمكاني للدراسة.

2_المنهج المتبع.

3_تقنية البحث.

4_مجتمع البحث وكيفية اختيار العينة.

5_عرض الحالات.

6_تحليل ومناقشة المقابلات حسب الفرضيتين.

7_الاستنتاج العام.

تمهيد:

بعد تناولنا للجانب النظري يأتي الدور على الجانب الميداني باعتباره مرحلة مهمة في البحث العلمي يمثل الخلاصة المستنتجة من المجهودات المبذولة أثناء إنجاز هذه الدراسة محاولين معرفة الصعوبات التي تواجهها البائعات ونظرة المجتمع لها من خلال تحليل المقابلات واستخلاص النتائج.

1-الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

-المجال المكاني:

كانت الدراسة في المحلات التجارية التي تعمل بها النساء في مدينة خميس مليانة وكانت المحلات مختلفة من بيع ملابس النساء ومكتبة وملابس الأطفال.

-المجال الزماني:

وهي مرحلة القيام بدليل المقابلة وقد استغرقت المدة قرابة الأسبوعين لحساسية الوضع الصحي الذي تمر به البلاد مما صعب علينا التنقل يوميا فكانت المدة من 25-08-2020 الى غاية 10-09-2020 حيث تم فيها الحرص على مراعاة توجيهات الأستاذ المشرف. وتعديل ما يلزم تعديله بدليل المقابلة، وبعدها وضع دليل المقابلة في صيغته النهائية يوم 15-09-2020.

2-المنهج المتبع:

إن اختيار المنهج الملائم للدراسة الاجتماعية متوقف على طبيعة وخصائص الموضوع المراد دراسته والمنهج هو «عبارة عن مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه"[1].

حيث اعتمدنا في دراستنا على المنهج الكيفي الذي يهدف أساسا الى فهم الظاهرة موضوع الدراسة من خلال تتبع مجموعة من الإجراءات لتحديد الظواهر من ناحية محاولة معرفة الاقوال التي يتم جمعها او السلوكات التي تمت ملاحظتها.

3-تقنية البحث:

اعتمدنا على دليل المقابلة كأداة أساسية لجمع المعطيات والتي تسمح فيما بعد من التحقق من فرضيات الدراسة.

[1] رشيد زرواتي، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية «أسس علمية وتدريبات"، الكتاب الحديث، الجزائر، دط، 2004، ص104.

المقابلة هي محادثة موجهة، يقوم بها الفرد مع الاخر او مع الاخرين بهدف الحصول على المعلومات اللازمة لاستخدامها في البحث العلمي، أو هي التوجيه والتشخيص والعلاج من اجل معرفة حقيقة امر محدد وجوهر المحادثة السؤال والجواب.

4-مجتمع البحث وكيفية اختبار العينة:

إن من أهم القضايا التي تفرضها منهجية البحث العلمي. أن يستقر الباحث خطة بحثه في كل خطوات الممارسة البحثية. واختيار العينة خطوة من خطوات البحث يستوجب ربطها بالهدف الرئيسي للبحث ذاته، على اعتبار أن العينة هي مجموعة من المفردات تؤخذ من مجتمع البحث والذي يقوم الباحث باختيارها بطرق علمية بهدف جمع البيانات وتوفير الجهد والوقت[1]".

ذلك لتقدر اجراء مسح شامل لمجتمع البحث وتتوقف دقة النتائج التي توصل إليها الباحث باستعمال العينة مدي تمثيلها لمجتمع البحث وهذا لا يعني أن الحكم الذي يصدق على العينة يمكن تعميمه نسبيا على باقي مفردات البحث ولقد ركزنا عند اختيارنا العينة البحث على العاملات في المحلات التجارية والتي على أساسها تم تطبيق العينة القصدية لان الباحث يكون حر في طريقة اختياره لأفراد عينه بحسب ما يلائم ويتماشى مع طبيعة بحثه، وقمنا بخمس مقابلات.

5_عرض الحالات:

تقديم الحالة رقم 01:

_البيانات الشخصية:

_السن: 23 سنة _تاريخ المقابلة: 25.09.2020

_المستوى التعليمي: ليسانس _مكان المقابلة: داخل المحل (ملابس نسائية)

_الحالة الاجتماعية: عزباء _مدة المقابلة: 20 دقيقة.

_الأصل الجغرافي: حضاري

[1] دلال القاضي محمد البياني، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرامج الإحصائي spss، ط1، دار حامد عمان، الأردن، 2008، ص62.

_المحور الأول:

س1: ما رأيك في اقتحام المرأة مجال العمل؟

ج1: صرحت المبحوثة ان العمل شيء جيد وضروري للمرأة لتلبية حاجاتها بنفسها، فرغم أنها كانت تدرس لكنها فضلت العمل من أجل ان تقضي حاجاتها لوحدها دون انتظار أحد.

س2: هل يتقبل أفراد عائلتك عملك بالمحلات التجارية؟

ج2: صرحت المبحوثة ان أهلها لم يتقبلوا عملها حتى رأوا أن المحل محترم وصاحبه معروف وبه كاميرات مراقبة وافقوا خصوصا أخوها الذي رفض عملها كبائعة في المحل.

س3: ما مدى تقبل المجتمع لعملك كبائعة بالمحلات التجارية؟

ج3: هناك مؤيد ومعارض فعن نفسي أستحي أن أقول بأني عاملة بالمحلات فمثلا جيراني مازالوا يرون عملي كجريمة.

س4: كيف يتعامل معك الزبائن؟

ج4: صرحت المبحوثة ان الزبائن يتعاملون معها باحترام.

س5: ماهي المشاكل التي تواجهينها كبائعة في المحلات التجارية؟

ج5: اجابت المبحوثة انها تعاني من مشكلة التعب والموازنة بين العمل والدراسة وأيضا عدم تناسب الاجر مع العمل الذي تقوم به.

_المحور الثاني:

س1: لماذا اخترت العمل في المحلات التجارية؟

ج1: صرحت المبحوثة ان عملها كان بسبب الحاجة وفقط ولو وجدت عمل آخر لعملت به.

س2: كم عدد ساعات عملك في اليوم؟

ج2: صرحت المبحوثة انها تعمل عشر ساعات يوميا من 8 صباحا إلى 18 مساءا.

س3: في رأيك هل هناك فرق بين القطاع العام والخاص؟

ج3: صرحت المبحوثة ان العمل في القطاع العام أحسن بكثير من القطاع الخاص حسب قولها " الخدمة في الدولة شهريتك جاياتك تخدمي ولا متخدميش تعياي ولا ما تعيايش بصح البريفي par contre يحرث عليك تعياي تحسي هذا الدورو يجيك بالسيف"، وكذلك العمل عند الدولة يضمن التأمين عكس الخاص.

س4: هل تواجهين صعوبة في التنقل لمكان العمل؟

ج4: اجابت المبحوثة انها لا تواجه صعوبة في التنقل لن مسكنها قريب من محل العمل.

س5: هل ترين ان صاحب العمل يقوم باستغلالك؟ إذا كانت الإجابة نعم ما نوع الاستغلال مادي، معنوي جسدي؟

ج5: وفيما يخص الاستغلال نعم يوجد وذلك بالضغط على بالمختصر استغلال تام "ايه يستغلني اصلا يحبو يبروفيتو ويفرضو عليك اخدمي هذي وزيدي هذي بالمختصر استغلني من كامل الجوايه" حيث صرحت المبحوثة أيضا أن صاحب العمل يقوم ببعض التحرشات الجنسية غير أنها دائما ماتصده وهذا مايجعلها تفكر في ترك العمل لولا حاجتها الماسة له.

تقديم الحالة رقم 02:

_البيانات الشخصية:

_السن: 32سنة _تاريخ المقابلة: 25.09.2020

_المستوى التعليمي: ثالثة ثانوي _مكان المقابلة: داخل المحل (ألبسة أطفال)

_الحالة الاجتماعية: عزباء _مدة المقابلة:20 دقيقة

_الأصل الجغرافي: حضاري

المحور الأول:

س1: ما رأيك في اقتحام المرأة مجال العمل؟

ج1: العمل أحسن من البطالة على الأقل أصبحنا أحرار ونستطيع تلبية حاجياتنا في الأكل الملبس عكس المرأة العاطلة عن العمل تجدينها تحتاج الى اغلب الأشياء.

س2: هل يتقبل أفراد عائلتك عملك بالمحلات التجارية؟

ج2: العمل بالنسبة لعائلتي في اول الامر كان مرفوض ثم مع الوقت قبلوا لأنه عمل شريف ويغني صاحبه عن السؤال.

س3: ما مدى تقبل المجتمع لعملك كبائعة بالمحلات التجارية؟

ج3: بالنسبة للمجتمع فقد تأقلموا مع الوضع لأن الكثير من الفتيات أصبحن يعملن في المحلات التجارية باختلاف الخدمة التي يقدمونها.

س4: كيف يتعامل معك الزبائن؟

ج4: صرحت المبحوثة ان بعض الزبائن تعاملهم غير محترم لأنهم وقحون وغير مؤدبون في التعامل.

س5: ماهي المشاكل التي تواجهينها كبائعة في المحلات التجارية؟

ج5: هناك مشاكل كثيرة في أواجهها يوميا منها التعب الشديد والسرقة في المحل إضافة الى التحرشات والمضايقات من قبل بعض الزبائن.

المحور الثاني:

س1: لماذا اخترتي العمل في المحلات التجارية؟

ج1: صرحت المبحوثة أن هذا العمل الوحيد المتاح لها ولو وجدت أحسن منه لتركته وانتقلت لآخر.

س2: كم عدد ساعات عملك في اليوم؟

ج2: وعملي هنا ليس بالثابت أحيانا أعمل طول اليوم وأحيانا أخرى نصف اليوم إذا كان صاحب العمل هنا في المحل أعمل من9 صباحا الى الرابعة مساءا وفي الصيف من 8 صباحا ل السادسة مساءا.

س3: في رأيك هل هناك فرق بين القطاع العام والخاص؟

ج3: صرحت المبحوثة أن العمل في القطاع العام أحسن من القطاع الخاص وذلك لوجود التامين والاجر المتناسب مع المجهود المبذول.

س4: هل تواجهين صعوبة في التنقل لمكان العمل؟

ج4: مشاكلي في التنقل لا توجد.

س5: هل ترين ان صاحب العمل يقوم باستغلالك؟ إذا كانت الإجابة نعم ما نوع الاستغلال مادي، معنوي، جسدي؟

ج5: أما مع صاحب العمل لا يوجد استغلال منه حيث أن هناك احترام متبادل.

تقديم الحالة رقم 03:

_البيانات الشخصية:

_السن: 22 سنة _تاريخ المقابلة: 26.09.2020

_المستوى التعليمي: ثانية ثانوي _مكان المقابلة: داخل المحل (البسة نسائية)

_الحالة الاجتماعية: عزباء _مدة المقابلة:25 دقيقة

_الأصل الجغرافي: شبه حضري

المحور الأول:

س1: ما رأيك في اقتحام المرأة مجال العمل؟

ج1: صرحت المبحوثة أن العمل ذو فائدة كبيرة وليس عيبا خاصة للمرأة العزباء لأنها ملزمة بتلبية حاجياتها بنفسها والعمل هو ملجؤها الوحيد.

س2: هل يتقبل أفراد عائلتك عملك بالمحلات التجارية؟

ج2: صرحت المبحوثة أن عائلتها كانت رافضة عملها في المحلات التجارية لما سمعو عنه من سمعة سيئة لكنها استطاعت اقناعهم خاصة بعد وفاة والدها وقلة المداخيل المالية.

س3: ما مدى تقبل المجتمع لعملك كبائعة بالمحلات التجارية؟

ج3: بالنسبة للتقبل والرفض من طرف المجتمع فهناك مؤيد ومعارض حسب معتقداته وكل معارض يصدر منه تصرفات سلبية يقوم بهآ كالاحتقار وكثرة الأسئلة في شؤوني الخاصة.

س4: كيف يتعامل معك الزبائن؟

ج4: بالإضافة إلى الضغط في العمل والتعامل مع الزبائن فهناك من يحترم وهم نسبة قليلة وهناك من يحتقر وما أكثرهم.

س5: ماهي المشاكل التي تواجهينها كبائعة في المحلات التجارية؟

ج5: صرحت المبحوثة أنها تواجه مشاكل عديدة منها الضغط في العمل والتصرفات السيئة من قبل بعض الزبائن التي تصل في بعض الأحيان الى السرقة وأيضا الى مشكلاتها داخل الاسرة بسبب عدم المشاركة في الاعمال المنزلية لتعبها الشديد في العمل.

المحور الثاني:

س1: لماذا اخترتي العمل في المحلات التجارية؟

ج1: صرحت المبحوثة ان هذا العمل هو الوحيد الذي وجدته أمامها عندما احتاجت الى مصدر مالي وأنها لو وجدت عمل اخر لتركته في الحين.

س2: كم عدد ساعات عملك في اليوم؟

ج2: أعمل من الثامنة صباحا الى السادسة مساءا وهذا ما يجعلني أدخل البيت بعد المغرب في بعض الأحيان.

س3: في رأيك هل هناك فرق بين القطاع العام والخاص؟

ج3: العمل في القطاع الخاص بالنسبة لي فيه ظلم كبير خاصة في الراتب لأنه يمكن الإنقاص منه ولا يكون في موعده رغم ساعات العمل الطويلة التي تقضى يوميا دون توقف مع انعدام التأمين، على عكس القطاع العام وذلك لكونك عاملة مرسمة بالوثائق مع احترام مواعيد العمل أي هناك ساعة الدخول وساعة الخروج لا يمكن تجاوزها وكذلك به تأمينات والأجر يكون في موعده.

س4: هل تواجهين صعوبة في التنقل لمكان العمل؟

ج4: صرحت المبحوثة أنها تعاني من مشاكل في التنقل لبعد مكان اقامتها من مكان العمل هذا ما يجعلها تصل متأخرة الى المنزل في كثير من الأحيان.

س5: هل ترين ان صاحب العمل يقوم باستغلالك؟ إذا كانت الإجابة نعم ما نوع الاستغلال مادي، معنوي جسدي؟

ج5: بالنسبة لصاحب العمل فكان استغلالي بشكل كبير ومبالغ فيه ماديا ومعنويا وكانت هناك تحرشات من طرفه مع عدم الاحترام.

تقديم الحالة رقم 04:

_البيانات الشخصية:

_السن: 31سنة _تاريخ المقابلة: 26.09.2020

_المستوى التعليمي: ثانية ثانوي _مكان المقابلة: داخل المحل (ملابس نسائية)

_الحالة الاجتماعية: عزباء _مدة المقابلة:20 دقيقة

_الأصل الجغرافي: حضاري

المحور الأول:

س1: ما رأيك في اقتحام المرأة مجال العمل؟

ج1: العمل أصبح إجباري وضروري وأؤيد كل امرأة عاملة خصوصا في وقتنا الحالي وذلك نظرا للمتطلبات التي ازدادت لذا على المرأة الخروج للعمل.

س2: هل يتقبل أفراد عائلتك عملك بالمحلات التجارية؟

ج2: بالنسبة لعائلتي تقبلوا دون اعتراض لكوني أتعامل بصفة خاصة مع النساء لأن المبيعات هي مستلزمات نسائية.

س3: ما مدى تقبل المجتمع لعملك كبائعة بالمحلات التجارية؟

ج3: هناك اختلاف في الآراء بين متقبل للمرأة العاملة في المحلات ويرون أنها الشخص المناسب خاصة لبعض المحلات وهناك من الرجال من يرفض هذه الفكرة ويرون أن المرأة أخذت مكانهم في العمل ولم تترك لهم فرصة العمل.

س4: كيف يتعامل معك الزبائن؟

ج4: أجد صعوبة كبيرة في التعامل مع الزبائن لما يفعلونه من تصرفات غير لائقة وغير محترمة في كثير من الأحيان.

س5: ماهي المشاكل التي تواجهينها كبائعة في المحلات التجارية؟

ج5: لدي مشاكل كثيرة كالسرقة داخل المحل والتعب الشديد وعدم القدرة على الموازنة بين اشغال البيت والعمل في المحل.

المحور الثاني:

س1: لماذا اخترتي العمل في المحلات التجارية؟

ج1: لم اختر هذا العمل وانما دخلت فيه مجبرة لحاجتي المادية ولو وجدت فرصة عمل أحسن من هذه فسوف أتركه وأستبدله بأخر وذلك نظرا لساعات العمل الطويلة المتناقضة مع الأجر القليل.

س2: كم عدد ساعات عملك في اليوم؟

ج2: أعمل تسع ساعات يوميا.

س3: في رأيك هل هناك فرق بين القطاع العام والخاص؟

ج3: صرحت المبحوثة أن العمل في القطاع العام أحسن بكثير من الخاص بقولها " كاين فرق كبير أول حاجة معندكش حق في العطلة بالخاص عكس العام وثاني حاجة الخلصة هابطة في البريفي ومش ثابت ومكاش تأمين مش كيما العمومي"، وبهذا فهي تفضل القطاع العام.

س4: هل تواجهين صعوبة في التنقل لمكان العمل؟

ج4: التنقل بالنسبة لي ليس بالصعب ولا أجد مشاكل في التنقل.

س5: هل ترين ان صاحب العمل يقوم باستغلالك؟ إذا كانت الإجابة نعم ما نوع الاستغلال مادي، معنوي جسدي؟

ج5: ليس لي مشاكل مع صاحب العمل وعند وفاة صاحب العمل أصبحت التعامل مع أهله بصفة عادية ودون مشاكل.

تقديم الحالة رقم 05:

_البيانات الشخصية:

_السن: 26 سنة _تاريخ المقابلة: 27.09.2020

_المستوى التعليمي: ثالثة ثانوي _مكان المقابلة: داخل المحل (البسة أطفال)

_الحالة الاجتماعية: عزباء _مدة المقابلة:20 دقيقة

_الأصل الجغرافي: حضاري

المحور الأول:

س1: ما رأيك في اقتحام المرأة مجال العمل؟

ج1: أرى أن العمل هو سلاح المرأة في هذا الوقت وخاصة العزباء وأرفض عمل المرأة المتزوجة لكونها لها أولويات قبل العمل.

س2: هل يتقبل أفراد عائلتك عملك بالمحلات التجارية؟

ج2: صرحت المبحوثة ان عائلتها رفضت عملها في البداية ثم تقبلوا الامر.

س3: ما مدى تقبل المجتمع لعملك كبائعة بالمحلات التجارية؟

ج3: هناك الكثير من الآراء حول هذا الموضوع فمنهم من يرى ان عمل المرأة ببعض المحلات واجبة خاصة المحلات التي تخص مستلزمات النساء أحسن من عمل الرجل فيها، وهناك من يعارض كونهم مازالوا متحفظين ويرون أن المرأة عليها أن تتزوج وتنجب فقط.

س4: كيف يتعامل معك الزبائن؟

ج4: كانت لدي مشاكل مع الزبائن متمثلة في سوء التربية وبعض التحرشات حسب تصريح المبحوثة: " أمنيني أنا وصل واحد عرض عليا دراهم ولأخر عرفني محتاجة ولا يقولي هاتي نومروك أنا نعاونك"، حتى أنهم حاولوا استغلالي بشتى الطرق إلا أنني لم أرضخ لهم.

س5: ماهي المشاكل التي تواجهيها كبائعة في المحلات التجارية؟

ج5: بالإضافة إلى الأجر كان لا يتوافق مع ساعات العمل الطويلة كانت هناك سرقة سواء من المحل أو من حقيبتي الشخصية.

المحور الثاني:

س1: لماذا اخترتي العمل في المحلات التجارية؟

ج1: العمل في القطاع العام أصبحت فرصه قليلة لهذا تقبلت هذا العمل.

س2: كم عدد ساعات عملك في اليوم؟

ج2: أعمل عشر ساعات يوميا وأتقاضى مبلغ 6000دج لا يكفيني حتى لأسبوع.

س3: في رأيك هل هناك فرق بين القطاع العام والخاص؟

ج3: أكيد يوجد فالعام أحسن بكثير من الخاص لأن العام يوفر التأمينات والتعويضات أثناء حوادث العمل إن وجدت والأجر يكون شهريا يتوافق مع ساعات العمل أما الخاص فلا تأمين ولا أجر كامل.

س4: هل تواجهين صعوبة في التنقل لمكان العمل؟

ج4: لا أواجه صعوبة في التنقل لمكان لعمل.

س5: هل ترين ان صاحب العمل يقوم باستغلالك؟ إذا كانت الإجابة نعم ما نوع الاستغلال مادي، معنوي جسدي؟

ج5: صرحت المبحوثة أنها تعاني مشاكل من تحرشات من صاحب العمل وحتى من عائلته بقولها: "عندي مشاكل مع عايلة مول الحانوت كانوا يشكو بلي راني معاه خاصة ولادوا وهوما ليجان يشربوا وأنا طفلة نخاف على روحي، وتاني شفت استغلال كبير من مول الحانوت من قاع النواحي مادي معنوي وحتى جسدي كنت نقولو عاوني بكاشpost ولا قولي على لي

كونكور كي يديروا كان يخبي عليا حتى يفوت ديلي تاعهم في الحق مكاش حابني نخرج من عندو بسكو كنت نخدم تاع الصح بلا مننسا كي قتلوا زيدلي في الخلصة محبش وحتى الجسدي فتصرف تصرف وكوبيتهالو رغم أنو هو راجل كبير قيس بابا بصح محبش يحشم على روحو حتى وليت نيفيتيه"

6_تحليل ومناقشة نتائج المقابلات حسب الفرضيتين:

-تحليل ومناقشة نتائج المقابلات حسب الفرضية الجزئية الأولى القائلة " يؤثر عمل المرأة بالمحلات التجارية على علاقاتها الاجتماعية في المجتمع":

لقد وجدنا ان معظم الحالات تؤكد على صحة هذه الفرضية حيث أن أفراد العينة يتراوح أعمارهن بين 22 و32 سنة وهذه النتيجة متوقعة نظرا لأن معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة ترتفع في فئات السن الشابة، وأظهرت الدراسة أيضا ان العاملات في المحلات التجارية غير متزوجات بنسبة 100% وربما يفسر ذلك الى ميل الفتيات قبل الزواج الى العمل من اجل اثبات الذات والشعور بالاستقلالية وتحقيق عائد مادي، أما بعد الزواج ومع ازدياد العمر والنضج وزيادة الأعباء الاسرية ربما يقل حضور المرأة في ميدان العمل (الغير حكومي)بشكل واضح، نظرا لعدم توفر الأمان الوظيفي حيث تفضل المرأة الاستقرار بالمنزل والعناية بالأسرة. كما يمكن تفسير ارتفاع نسبة الغير المتزوجات في العمل الى ان الرجل في المجتمع الجزائري قد يتردد في الزواج من المرأة العاملة في المحلات التجارية ذلك لان عملها يتطلب قضاء فترات طويلة خارج المنزل وهذا ما يؤثر على عدم قيامها بواجباتها الاسرية، بالإضافة الى ان العاملة في المحلات التجارية تجد صعوبة في المشاركة في المناسبات العائلية والاجتماعية بسبب ضيق الوقت المخصص للراحة حتى أيام العطل الأسبوعية، بالإضافة إلى معاناتهن من صراع الأدوار نتيجة التعارض بين متطلبات العمل والأسرة، وضعف العلاقات الاجتماعية مع الأقارب والصديقات بسبب الانشغال بالعمل مما يخلق فجوة في العلاقات الاسرية والاجتماعية، وحتى مشكلات مع الزبائن في المحل من السرقة ومضايقات من كلام وتصرفات غير محترمة حسب تصريح المبحوثات رقم (2_4_5) وهذا ما يدفع غالبية العائلات الى عدم تقبل عمل بناتهم في المحلات التجارية وحتى نظرة المجتمع ظالمة وغير منصفة لعمل المرأة باعتبار ان المجتمع الجزائري مجتمع تقليدي حيث يرى افراد المجتمع ان المرأة تخرج الى العمل من اجل التسلية والفسحة وانها حازت على الحرية الزائدة بمجرد خروجها الى العمل ويرى ان عمل المرآة

في المحلات التجارية لامعنى له وان القوامة للرجل فهو المسؤول الأول والأخير، وبهذا تبقى المرآة العاملة تعاني من جملة من المشكلات الاسرية والاجتماعية التي تعيقها من أداء عملها وتصعب عليها المهمة.

-تحليل ومناقشة نتائج المقابلات حسب الفرضية الجزئية الثانية القائلة " عمل المرأة في المحلات التجارية يؤدي إلى استغلالها من طرف صاحب العمل":

لقد بينت الدراسة ان غالبية العاملات في المحلات التجارية مستواهن التعليمي ثانوي وهذا مؤشر إيجابي الى حد ما فالتعليم يعتبر مهم في سوق العمل لأنه يكسب العاملات مهارات في التواصل مع الاخرين بصورة دائمة وهذا يعزز من تمكينهن اجتماعيا نظرا لطبيعة العمل في المحلات التجارية الذي يتضمن التواصل الدائم مع الزبائن والتعامل الشخصي مع اغلب الفئات سوآءا ذكور او انات ومع مختلف الاعمار والطبقات، فهذا التأثير يمكن من اكتساب الكثير من المهارات الاجتماعية وهي كلها مهارات تتزايد احتمالات توافرها بارتفاع المستوي التعليمي، وأيضا كل العاملات في المحلات التجارية بنسبة 100%اكدوا على الرغبة في ترك العمل وهذا راجع الى شعورهن بعدم الاستقرار وعدم المساواة وهن يعتبرن ان العمل والجهد المبذول من طرفهن لا يتقاضين مقابله الاجر المستحق، وأيضا مستواهن التعليمي يسمح لهن بالعمل في قطاعات احسن فالعمل في القطاع العام احسن بكثير من القطاع الخاص مما يعطيه من امتيازات للعمال كالأجر المستحق والعطل مدفوعة الاجر وحتى الامن الوظيفي والمعاش التقاعدي هذا ما يغيب في القطاع الخاص، اما مشكل التنقل فمعظم المبحوثات يقطن في المدينة قريبا من محل العمل مما يجعلهن في غنى عن مشكلات النقل.

مما توصلت اليه الدراسة أيضا ان معظم المبحوثات يتعرضن لمضايقات في العمل من طرف صاحب المحل وهذه المضايقات في مجملها لاأخلاقية تصل الى التحرش الجنسي في بعض الأحيان وهذا ما صرحت به المبحوثة رقم (1_3_5) فتعتبر هذه النسبة خطيرة على المرأة العفيفة الطاهرة التي دفعتها الحاجة الاقتصادية الى العمل لتحصيل الرزق ان تواجه هذه التحرشات في محل رزقها من صاحب العمل، فعمل المرأة في المحلات التجارية يؤدي الى استغلالها من طرف صاحب العمل سواء كان هذا الاستغلال اقتصادي او مادي او حتى معنوي وبهذا تكون الفرضية محققة.

7_الاستنتاج العام:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الكشف عن المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة العاملة في المحلات التجارية، انطلاقا من مشكلة الدراسة والبيانات التي حصلنا عليها من الجانب الميداني باستخدام تقنية المقابلة والتي كانت التقنية المثالية للحصول على المعلومات رغم الصعوبات التي واجهتنا في اختيار حالات الدراسة التي أجرينا معها المقابلات خاصة وأنها ارتبطت مع وضع صحي خطير مرت ومازالت تمر به البلاد.

من خلال الدراسة الميدانية تبين لنا ان مشكلات المرأة العاملة في المحلات التجارية كانت واقعية وقابلة للدراسة، فقد توصلنا الى ان المرأة العاملة تعاني من عدة مشكلات اجتماعية من ضمنها نظرة المجتمع التي تعتبر ظالمة وغير منصفة لا تعطيها حقها باعتبار ان المجتمع مجتمع تقليدي يرى ان عمل المرأة في المحلات التجارية هو دخيل على المجتمع الجزائري، ولعل ذلك راجع الى حداثة دخول المرأة هذا القطاع الذي لم يكن في البداية يشكل عامل جذب للمرأة الجزائرية بسبب الرفض الاجتماعي لعمل المرأة في المحلات التجارية في بدايته فلم يتقبل المجتمع هذه الفكرة حينما طرحت من قبل سنوات، اما مؤخرا فقد زاد اقبال الفتيات على هذا العمل نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الوقت الحالي، حيث تؤكد الدراسة ان قبول عمل المرأة يضعف ويقوى حسب وعي الفرد وتحضره وتطوره فقد ترى بعض الأعراف أن دور الرجل هو الانفاق المادي وترى أن المرأة مهمتها رعاية شؤون الاسرة وهذا يتفق مع عملية التنشئة الاجتماعية للفرد منذ طفولته، وذلك من خلال تحديد الدور الاجتماعي لكل من الذكر والانثى خلال مراحل التنشئة الاجتماعية، ووفقا لتقسيم العمل على أساس النوع بناءا على تفسيرات النظرية فالمكان الطبيعي للمرأة هو المنزل بينما يكلف الرجل بالقيام بالأنشطة الاقتصادية حيث تلعب أوقات العمل الطويلة دورا هاما وعائقا أمام واجباتهن العملية وأمام مشاركتهن في الأنشطة الاسرية وهذا يكمن في صراع الأدوار بين المتطلبات الاسرية والاعباء العملية وهذا ما يدفع الى جملة من المشكلات الاجتماعية.

كما استنتجنا أيضا ان المرأة العاملة في المحلات التجارية تعاني من جملة من المضايقات تصل حتى التحرش سواء من صاحب العمل أو من الزبائن وهذا راجع الى احتكاكها المباشر معهم.

بعد عرض هذه الحالات الخمسة نستنتج أن المتغيرات الفرضيات التي قمنا باختبارها ميدانيا قد تحققت وأفرزت العديد من المؤشرات عن المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة العاملة في المحلات التجارية.

خاتمة

لقد حاولنا قدر الإمكان الالتزام بخطوات البحث العلمي والسير وفق قواعده وخطواته الاكاديمية حتى تكون نتائج الدراسة معبرة ومضبوطة، والتي انطلقت من هدف يتمحور حول معرفة أهم المشكلات الاجتماعية للمرأة العاملة بالمحلات التجارية ساعيين لتوضيح هذه المشكلات.

هذا وقد بينت دراستنا الراهنة على أبرز التحديات والعقبات الاجتماعية التي تعرقل المسيرة المهنية للمرأة العاملة ,فقد حاولنا جاهدين الوصول إلى نتائج علمية موضوعية منطقية تتناسب مع الواقع وتعطي صورة حقيقية لهذه الظاهرة .حيث كانت المرأة تترأس وظيفة العمل بالبيت لكن مع التغيرات الطارئة على العديد من البنيات الاجتماعية حصل تغيير في دورها فبعد تعليمها وحصولها على الشهادات وتأثرها بالمتغيرات الحاصلة جعل خروجها للعمل من الضروريات في المجتمع لكن لهذا الوضع انعكاسات وعقبات تطلبت منها المواجهة، فبعد التحليلات التي توصلنا لها قد بينت لنا بأن نسبة تحقق الفرضية كانت كبيرة وانطلاقا من الفرضيات الجزئية التي تم التوصل إليها يثبت بأن فروض الدراسة صحيحة لكن بشكل جزئي، وعموما فإن هذه الدراسة ساهمت في الإثراء العلمي ولو بشكل نسبي لأن البحث عن المشكلات الاجتماعية للمرأة العاملة خارج القطاع الرسمي عملية معقدة لتشابك الظاهرة المدروسة.

وفي الأخير يمكن القول بأن النتائج المتوصل اليها ماهي إلا نتائج جزئية فليس من بحث واحد أن يكشف كل ظاهرة لذا لابد من أن تدرس الظاهرة من زوايا أخرى قصد توفير دراسات تحليلية علمية معمقة في هذا المجال الجديد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

*أحمد خليل خليل، **المرأة العربية وقضايا التغيير**، الطباعة الجديدة، بيروت، ط1، 1982.

*آدم محمد سلامة، **المرأة بين البيت والعمل**، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1982.

*إبراهيم عيسى عثمان، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشرع للنشر والتوزيع، عمان، دط، 2009.

*المهدي الشياني، **الدولة والمشكلات الاجتماعية حدود المسؤولية ووسائل التدخل**، جامعة الزيتونة، عمان، 2016.

*السياحي معظى، **المرأة بين الفقه والقانون**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984.

*الرفاعي أحمد حسن، **الأسس العلمية لمناهج العلوم الاجتماعية**، الدار العلمية الطباعة، لبنان، ط2، 2007.

*بن وكيل الشيخ عبد الله، **عمل المرأة**، الدار السعودية، السعودية، ط1، 1980.

*حمدي ياسين، **علم النفس الصناعي والتنظيمي بين النظري والتطبيق**، دار الكتاب الحديث، ط1، 1992.

*جامد سيدي محمد حامد، **العنف الجسدي ضد المرأة في القانون الدولي**، المركز القومي لإصدارات القومية للنشر، القاهرة، ط1، 2016.

* رشاد عبد العزيز، **تساؤلات حول التحرش والاغتصاب الجنسي والعطر والجاذبية الجنسية**، عالم الكتب، 2002.

*سهير كامل أحمد، **دراسات في سيكولوجية المرأة**، مكتب الإسكندرية للكتاب، مصر العربية، دط، 1998.

*سهام العزب، مشكلات اجتماعية، مكتبة ابن سينا بجدة فرع الجامعة شارع عبد الله السليمان، مقابل كلية الهندسة 2017.

*صالح مفقودة، **المرأة في الرواية الجزائرية**، دار الشروق للصناعة والنشر، بسكرة الجزائر، ط2، 2009.

*عبد الفتاح إبراهيم، **سيكولوجية المرأة العاملة**، دار النهضة، بيروت، ط2، 1984.

*عماد الصريفي وناهد سمارة، نساء في الظل النساء والاقتصاد غير الرسمي، فلسطين، 2016.

*عصام قمر، **ملخص كتاب المشكلات الاجتماعية المعاصرة**، بوابة علم الاجتماع، 2019.

* محمود الزيود، **المشكلات الاجتماعية المعاصرة**، دار الفكر، عمان الأردن، ط1، 2007.

*معين خليل عمر، **علم الاجتماع الأسرة**، دار الشروق، الأردن، دط، 2002.

*مذكور إبراهيم، **سيكولوجية المرأة العاملة**، دار النهضة، بيروت، ط2، 1984.

*معين خليل عمر، **علم الاجتماع الأسرة**، دار الشروق للنشر، الأردن، دط، 2000.

*محمد عاطف غيث، **المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي**، دار المعرفة، الإسكندرية، دط، 1989.

قواميس ومعاجم:

*أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة بيروت، لبنان، دط، 1982.

*الفيروز أبادي ومحمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، دار الكتب، جامعة الزيتونة، 2016.

*معن عاطف غيث وآخرون، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، دط، 1979.

رسائل علمية:

*إبراهيم أسماء، **ضغوط مهنية وعلاقتها بالتوافق الزواجي لدى المرأة العاملة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة العلوم في علم النفس، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2015.

أحمد عبد اللطيف وآخرون، **التحرش الجنسي أسبابه تداعياته آليات مواجهة دراسة حالة المجتمع المصري**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر 2009.

*بن بوزيد خولة نسرين، **مشكلات المرأة العاملة وتأثيرها على الأداء وظيفي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر علم الاجتماع، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015.

*بن دنون فضيلة، **دراسة تحليلية للنساء العاملات بالجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر، جامعة وهران 2013.

*جهاد دياب الناقولا، **الآثار الأسرية الناجمة عن الخروج المرأة السورية للعمل**، دراسة ميدانية لواقع مشكلات النساء المتزوجات العاملات في دمشق، منشورات العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2011.

*حلمي شريفة، **المرأة العاملة وأساليب التنمية الاجتماعية**، رسالة دكتورا جامعة المغرب، 1989.

*حمزة جواد خيضر، **مشكلات المرأة العاملة**، دراسة ميدانية اجتماعية لمعمل السجاد البدوي، محافظة بابل، جامعة بابل كلية الأدب.

*سحر صلاح، **التحرش الجنسي في مجال العمل**، المركز المصري لحقوق المرأة وحدة الإعلام والبحوث.

*علاء عبد الحفيظ، **أشكال التحرش الواقع غلى الطالبات في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة**، عمادة الدراسات العليا رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجيستر علم الجريمة، جامعة مؤتة، عمان، 2009.

*صادق عثمان، **عمل المرأة الجزائرية خارج البيت وصراع الأدوار**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

*طلاب الفرقة الرابعة، **دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة التحرش الجنسي**، بحث ضمن مقتضيات الحصول على درجة البكالوريس في الخدمة الاجتماعية، جامعة القيوم، 2016.

*علي بشرى، **اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة العاملة**، رسالة ماجيستر كلية التربية جامعة دمشق سوريا 1993.

*عنان ربا سعد، **العنف ضد المرأة في مكان العمل في المؤسسات الحكومية و الخاصة في مدينة حنين**، أطروحة لاستكمال الحصول على ماجيستر في دراسات المرأة بكلية دراسات العليا، جامعة نجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2015.

*عزة كريم، **دور ضحايا الجريمة في وقوعها**، مؤتمر البحوث الاجتماعية والمحلات والتحديات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة 1999.

*فرحات نادية، **عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 2016.

*مساعد بن إبراهيم، **عوامل التحرش الجنسي بين الطلاب في مرحلة الابتدائي**، دراسة استطلاعية على المرشدي مرحلة الابتدائي، مذكرة على درجة ماجيستر علم الاجتماع، جامعة الإمام محمد، رياض، 1433.

*مهند بن حميد بن منصور الشعبي، **تحريم التحرش**، مذكرة ماجيستر تخصص عدالة جنائية، جامعة رياض، 2009.

*مركز دراسات المملكة السعودية، **مذكرة المشكلات الاجتماعية**، المملكة السعودية، 2017.

*نزيهة شاوش، المعوقات التنظيمية للترقية الوظيفية للمرأة العاملة، أطروحة لنيل شهادة دكتورة طور الثالث علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2017.

المؤتمرات والمنظمات:

*دلل منظمة العمل الدولية، **تفتيش العمل والمساواة بين الجنسين وعدم تمييز في الدول العربية**، المكتب الإقليمي للدول العربية، ط1 بيروت، 2014.

*سهام موفق، المؤتمر الدولي السابع، **المرأة والسلم الأهلي**، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، 2015.

المجلات والمقالات:

*جميل حمداوي، "التحرش الجنسي"، **ديوان العرب**، العدد 11942، مقال تم إصداره بتاريخ13 .2008.1.

*حمادي الكاشف، التحرش بالمرأة العاملة، **مجلة الحوار**، عدد 2924 أصدر بتاريخ 2.21 .2010 ساعة 19:10 تم الاطلاع عليه على الموقع www.abe war,org .

*فايق عودة النبوي، عمل المرأة وأثره على نفسية أبنائها، **مجلة التربية**، العدد 122، بتاريخ 26 سبتمبر 1997.

ملتقيات ومحاضرات:

*عادل بن عايض العدوي، محاضرة ثانية، **قضايا مجتمعية معاصرة**، الأربعاء 1936.1.12.

*عاشور فضيلة، **مشاركة المرأة الجزائرية في التنمية المجتمعية**، ورقة عمل مقدمة في ملتقى دور المرأة في التنمية، جامعة دمشق2007.

*فتيحة نورة، **مطبوعة بيداغوجية خاصة بمقياس مشكلات اجتماعية**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2017.

الملاحق

جامعة الجيلالي بونعامة

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص: جريمة وانحراف

دليل المقابلة حول موضوع:

المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة خارج القطاع الرسمي

"دراسة ميدانية على عينة من العاملات بالمحلات التجارية خميس مليانة"

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع جريمة وانحراف.

السنة الدراسية :2019 / 2020

_البيانات الشخصية:

_السن: _تاريخ المقابلة:

_المستوى التعليمي: _مكان المقابلة:

_الحالة الاجتماعية: _مدة المقابلة:

_الأصل الجغرافي:

المحور الأول:

1_ما رأيك في اقتحام المرأة مجال العمل؟

2_ هل يتقبل أفراد عائلتك عملك بالمحلات التجارية؟

3_ ما مدى تقبل المجتمع لعملك كبائعة بالمحلات التجارية؟

4_ كيف يتعامل معك الزبائن؟

5_ ماهي المشاكل التي تواجهينها كبائعة في المحلات التجارية؟

المحور الثاني:

6_ لماذا اخترتي العمل في المحلات التجارية؟

7_ كم عدد ساعات عملك في اليوم؟

8_ في رأيك هل هناك فرق بين القطاع العام والخاص؟

9_ هل تواجهين صعوبة في التنقل لمكان العمل؟

10_ هل ترين ان صاحب العمل يقوم باستغلالك؟ إذا كانت الإجابة نعم ما نوع الاستغلال مادي، معنوي، جسدي؟